الانتوساي

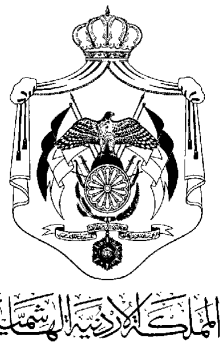

المملكة الأردنية الهاشمية

ديوان المحاسبة

المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية

نيسان **2012**

نفذت الترجمة إلى اللغة العربية من قبل
ديوان المحاسبة في المملكة الأردنية الهاشمية

المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية

(تموز) 2010 المجلد (37) العدد الثالث

حقوق الطبع :- 2010 ، مؤسسة المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية

تنشر المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية على أساس ربع سنوي:- يناير (كانون الثاني) ، أبريل (نيسان) ، يوليو(تموز) ، أكتوبر(تشرين الأول)، في طبعات باللغات العربية ، والإنكليزية ، والفرنسية ، والألمانية، والإسبانية باسم المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الانتوساي) . وقد كرست المجلة التي تعتبر المجلة الرسمية الناطقة بلسان الانتوساي، لتحسين إجراءات وأساليب الرقابة المالية الحكومية. و تعبر الآراء والأفكار التي تنشر فيها عن آراء وأفكار رؤساء التحرير أو الأفراد الذين يساهمون فيها ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر المنظمة أو سياساتها. و يرحب رؤساء التحرير بالمقالات والتقارير الخاصة والأنباء التي تقدم إلى المجلة، ويتعين إرسالها إلى مكاتب التحرير الموجودة بمكتب المحاسبة العامة الأمريكي على العنوان التالي:

US Government Accountability Office, Room 7814,441G Street , NW, Washington , D.C, 20548, USA (Phone :202-512-4707. Facsimile: 202-512-4021, Email : intosaijournal@gao.gov).

ونظرا لاستخدام المجلة كأداة تعليمية ، فإن المقالات التي يحتمل قبولها أكثر من غيرها هي تلك التي تعالج جوانب عملية للرقابة المالية على القطاع العام ، وتشمل هذه الجوانب دراسة الحالات التطبيقية والأفكار التي تتعلق بمناهج بحث جديدة في مجال الرقابة المالية، أو تفاصيل حول برامج التدريب الخاصة بالرقابة المالية، هذا ، ولا تعتبر المقالات التي تتناول أساسا جوانب نظرية مناسبة للنشر في هذه المجلة.

وتوزع المجلة على جميع الأجهزة العليا للرقابة المالية في جميع أنحاء العالم ، والذين يشاركون في أعمال منظمة الانتوساي، دون أية تكاليف.

وتتوفر أيضا على الموقع الإلكتروني www.intosai.org أو موقع المجلة spel@gao.gov.

وتجري فهرسة مقالات المجلة في فهرس المحاسبين الذي ينشره المعهد الأمريكي للمحاسبين العامين القانونيين ، كما تدرج في محتويات الإدارة . وتنشر مقتطفات من بعض المقالات المختارة في النشرات التالية:

Anbar Management Services, Wembley , England , and University Microfilms International, Ann Arbor , Michigan, USA.

المحتوى

افتتاحية المجلة 1
أفكار من رئيس المجلس التنفيذي للانتوساي 4
أنباء موجزة 6
كيف نجعل أعمال رقابة الأداء أكثر استجابة 11
التغلب على الحواجز بين مهام التدقيق الداخلي والخارجي في مالطا 16
المدققون ومهارات الاتصال الفعال 22
بقعة ضوء حول معايير التدقيق الدولية للأجهزة العليا للرقابة 24
آخر الانباء حول تعاون الانتوساي مع الجهات المانحة 26
أنباء الانتوساي 29
أنباء مبادرة تنمية الانتوساي IDI 43

رؤساء التحرير

جوزيف موسر ، رئيس محكمة الرقابة ، النمسا

شيلا فراسر، المراقب العام ، كندا

فائزة الكافي ، الرئيسة الأولى لمحكمة الحسابات ، تونس

جين دودارو، المراقب العام للولايات المتحدة الأمريكية بالنيابة

غلودسبالدو راشيان اوزغاتيغ، المراقب العام ، فنزويلا

رئيس مؤسسة المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية

هيلين هسينغ (الولايات المتحدة الأمريكية)

رئيس التحرير

موريل فورستر (الولايات المتحدة الأمريكية)

مساعد رئيس التحرير

ليندا . ج. سيليفاغ (الولايات المتحدة الأمريكية)

المحررون المساعدون

مكتب المراقب العام (كندا)

سودها كرشنان (الاسوساي– الهند)

لوزين سيكالو (الباساي – تونغا)

(سكرتارية الكاروساي– س ت لوسيا)

السكرتير العام لليوروساي (اسبانيا)

خميس حسني (تونس)

يديرا اسبينوزا مورينو (فنزويلا)

السكرتارية العامة للانتوساي (النمسا)

مكتب المساءلة الحكومية (الولايات المتحدة الأمريكية)

الانتاج / الادارة

سوبرينا تشيس (الولايات المتحدة الأمريكية)

بول ميلر (الولايات المتحدة الأمريكية)

أعضاء المجلس التنفيذي للانتوساي

– تيرينس نومبيم، المراقب العام ، جنوب أفريقيا، نائب رئيس أول

– ليو جياي، المراقب العام لمكتب التدقيق الوطني لجمهورية الصين الشعبية

– اسامة جعفر الفقيه ، وزير أول ورئيس ديوان المراقبة العامة بالمملكة العربية السعودية ، نائب رئيس ثاني

– جوزيف موسير ، رئيس محكمة الرقابة لجمهورية النمسا ، أمين عام

– تيرانس باستين، المراقب العام للباهماس

–زيريو بوغي، رئيس محكمة الرقابة لساحل العاج

– كارلوس رامون فاجيوني المراقب العام للأكوادور

– لازلو دوموكوس، رئيس الحسابات بالنيابة ، هنغاريا

– فينود راي، المراجع العام والمراقب العام ، الهند

– ابراهيم حمد بالخير، رئيس جهاز المراجعة المالية، ليبيا

– جوان مانويل بورتال مارتينيز، المراقب العام ،المكسيك، الرئيس

– لين بروفوست، المراقب العام، مكتب المراقب العام لنيوزيلندا

– جورجين كوزمو، مراقب عام ، النرويج

–تنوير علي آغا، المراقب العام للباكستان

– سيرجي فاديموفيش ستيباشين، رئيس مجلس المحاسبات، الاتحاد الروسي

– وزلي جالواي، رئيس مكتب الرقابة ، كيتس ونيفس

– أمياس مورسي، المدقق العام لمكتب التدقيق الوطني، المملكة المتحدة

– جين دودارو، المراقب العام للولايات المتحدة الأمريكية

– غولدسبالدو راشيان اوزغاتيغ ، المراقب العام فنزويلا

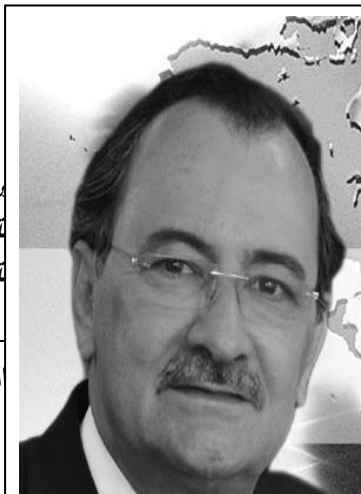

افتتاحية العدد

إنه لشرف أن تتاح لي الفرصة لتبادل أفكار حول الأولاسيفس، منطقة أمريكا الآتينية والكاريبي لمنظمة الانتوساي مع زملائنا في كافة مناطق العالم من خلال هذه المجلة. وإنني لواثق من أن أفكارنا هذه سوف تعكس آراء مناطق أخرى ضمن الأنتوساي.

وأود في البداية أن أشيد بالجهود الفنية والمهنية لهذه المجلة في تعزيز الحوار بشأن المسائل الحالية، و تحديث كافة الهيئات التي يتصل عملها بشكل وثيق بالرقابة على القطاع العام. وهذه المخاطر التي تتعرض لها الأجهزة العليا للرقابة حالياً تجبرنا على مواصلة إعادة النظر في دور الرقابة الحكومية وإعادة تشكيله– سواء اعتبر هذا الدور مجرد دور بسيط أو اعتبر داعماً قوياً لعمل الحكومة.

وكمدققين، فإنه يجب علينا أن نكون مستعدين لفهم السلوك البشري وفقاً لارتباطه بالعوامل السياسية، والاقتصادية، والتكنولوجية، والاجتماعية، وعلينا أيضاً توقّع المسائل المستقبلية إذا ما أردنا منع الأخطاء أو معالجة الإجراءات التي من الممكن أن تؤثر بشكل سلبي على الهيئات التي نقوم بإجراء الرقابة عليها.

ولكن، ولكي يكون بمقدورنا أن نفعل ذلك، يجب أن نكون دائماً على استعداد لتعلم الدروس المستخلصة يوماً بعد يوم. ويجب علينا أن نفهم بأن الرقابة ليست علماً دقيقاً قابلاً للقياس الكمي. وعلينا أن نفهم أيضاً بأن للرقابة أبعاد اجتماعية حقيقية، ويجب أن يبدأ تنفيذها من خلال إدراك أن البشر هم اللاعبون الرئيسون في المجتمع والهيئات. (أرجو مطالعة المقال حول " المدققون ومهارات الاتصال الفعالة" في هذا العدد من المجلة للحصول على المزيد من المناقشات حول هذا الموضوع.)

وضمن هذا السياق، فقد وجدنا أن المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية للانتوساي هي أفضل وسيلة للتعلم من خبرات ووجهات نظر زملائنا في الأجهزة العليا للرقابة في كافة أنحاء العالم، ومشاركتهم خبراتنا. وضمن إطار عمل الانتوساي، فإنه يمكننا معالجة قضايا ذات إهتمام عالمي ضمن نطاق الرقابة الحكومية. وتتضمن تلك إدارة وتقييم المخاطر، وحاكمية المؤسسات، ومنهجيات الرقابة على البنوك، ومنع غسيل الأموال، وتطبيق التكنولوجيا في الأنشطة الرقابية، وإعادة تشكيل لجنة المنظمات الراعية للجنة تريدواي (COSO) كاستجابة للأزمة المالية الأخيرة.[1]

ولجان الانتوساي، ومجموعات عملها، وفرق عملها يحصلون على التقنيات والمعارف التي تساعد الأجهزة العليا للرقابة في الوصول إلى مستويات أعلى في الرقابة الحكومية في العديد من النواحي، والتي تشمل الأعمال الرقابية على مساعدات الكوارث لمراقبة تدفق التمويلات الخارجية التي تمر عبر الدول في حالة

2 ترجم هذا العدد من المجلة من قبل ديوان المحاسبة في المملكة الأردنية الهاشمية

الكوارث، سواء الكوارث الطبيعية أو الكوارث الناتجة عن أفعال بشرية، والأعمال الرقابية على تكنولوجيا المعلومات، وأعمال الرقابة البيئية على الموارد الطبيعية، وتطبيق معايير التدقيق الدولية للأجهزة العليا للرقابة (ISSAI).

وإنني مؤمن بأن المساهمة الحقيقية للأنتوساي ترتبط في نهاية المطاف في المحافظة على مؤسسات الدول الأعضاء في المنظمة، ودعم الديموقراطية، ومكافحة الفقر واللامساواة. ومن خلال تعزيز الرقابة الحكومية، تكون الانتوساي قد ساهمت في تعزيز إطار عمل الدولة.

وقد برهنت الجهود المشتركة لهيئات الانتوساي الرسمية وأعضائها على أن العمل التعاوني يولّد منافع مشتركة، وفقاً لمضمون شعار الانتوساي" الخبرة المتبادلة تفيد الجميع".

وأكبر مثال على ذلك، هو العمل المتكامل بقيادة الأمين العام للانتوساي، والذي تمخض عنه صدور قرار الأمم المتحدة الذي دعم استقلالية الأجهزة العليا للرقابة واعترف رسمياً بإعلاني ليما والمكسيك. وخلال السنوات القادمة، سوف يكون لهذا الانعطاف التاريخي تأثير هام، وسوف يشكل نقطة مرجعية للحكومات في كافة أنحاء العالم. (أنظر مناقشة قرار الأمم المتحدة في صفحة أنباء الانتوساي من هذا العدد).

ومنظمة الأولاسيفس هي الأخرى قامت بتنفيذ عدد من المبادرات التي تبرهن على أهمية تكامل عمل الانتوساي. وهي منهمكة حالياً في عملية التحديث الطموحة التي تنفذها، والتي تهدف إلى تحقيق أهدافها الإستراتيجية الأربعة المحددة في خطتها الإستراتيجية للأعوام 2011–2015: أن تصبح المنظمة الأنموذج، وأن تطور قدرتها المؤسسية، وتعزز إدارة المعرفة ضمن المجتمع الرقابي الدولي. وهذه الأهداف ترتبط بشكل وثيق بجهود الانتوساي الأوسع نطاقاً الرامية إلى زيادة معارف الانتوساي إلى مستوى معين، ودعم أعضاء الانتوساي، وتعزيز التقارب فيما بينهم وبين مجموعات العمل الإقليمية، وإبلاغ اهتمامات الرقابة الحكومية إلى صانعي القرارات وقادة الرأي، وتعزيز موقف وسمعة الأجهزة العليا للرقابة والانتوساي، ونشر منافع الأجهزة العليا للرقابة والانتوساي بين المنظمات الشريكة.

1 لجنة المنظمات الراعية للجنة تريدواي (COSO) هو مبادرة مشتركة من خمس منظمات من القطاع الخاص وهي مكرسة لوضع أطر عمل وتوجيهات بشأن إدارة المخاطر في المؤسسة، والرقابة الداخلية ومنع الاحتيال .

وتشتمل جهود الأولاسيفس ضمن هذا الإطار على مايلي:

- تعمل الاولاسيفس على تحسين نظام اتصالها من خلال إعادة تصميم موقعها الإلكتروني وإضافة خدمات تفاعلية. وتقوم أيضاً بنشر نشرات نصف سنوية تصدر عن مكتب رئيس الاولاسيفس ومجلة الأولاسيفس.
- تعاونت الأولاسيفس مع مبادرة الانتوساي في عملية إعداد تقييم الإحتياجات، وبرنامج بناء القدرة الإقليمي، وبرنامج تدريب المدربين. وفي الوقت الحالي، تعمل منظمة الأولاسيفس مع مبادرة تنمية الانتوساي في برنامج التخطيط الإستراتيجي الذي تشارك فيه ثمانية من الأجهزة العليا للرقابة في

المنطقة.

- قام أعضاء الأولاسيفس بزيارات فنية إلى الانتوساي، واليوروساي، واليوروراي[2] واتحاد المحاسبين الدوليين، وذلك بهدف تعزيز روابط التعاون والتعلم بشأن كيف يمكن لتلك الهيئات أن تكتسب ثقة واهتمام الشعب في الأنشطة التي تنفذها والمنتجات والخدمات التي توفرها. وقد مكنت هذه الزيارات منظمة الأولاسيفس من الحصول على معلومات نظامية لإجراء التغييرات المطلوبة لتحسين عملياتها وتحقيق المزيد من النجاح والتجديد والإبتكار لأنشطتها.
- تتعاون الأولاسيفس في تطوير شبكة من الأجهزة (منظمات غير حكومية، وجامعات، ومعاهد متخصصة) لتعزيز الرقابة الخارجية. وسوف تسهل هذه الشبكة عملية نقل المعلومات وتوفير الفرص للتعاون. وسوف تفتح أيضاً قنوات إتصال مع المواطنين وتساعد في التعريف بمهام وأهداف ومنافع الأجهزة العليا للرقابة الأعضاء في الأولاسيفس.
- وفي مجال تطوير القدرة، تعمل الأولاسيفس مع منظمة التنمية الألمانية الدولية (GIZ)، بهدف خلق نظام معرفي يتضمن زيارات فنية، تدريب، مساعدات فنية، وأنماط أخرى لدعم التطوير المتبادل.
- وهنالك مشروعان إضافيان يجري تنفيذهما في المنطقة وهما: الشهادة الدولية للمدققين، بدعم من بنك التنمية الأمريكي، وهيكلة التعليم الإلكتروني للدول الواقعة في منطقة الأنديز، بدعم من البنك الدولي.
- وفي عام 2012، سوف يعقد مؤتمر الأولاسيفس/ اليوروساي في جمهورية جورجيا. ويهدف المؤتمر إلى تسهيل تبادل المعلومات والخبرات بشأن الموضوعات الفنية. وسوف يساعد المؤتمر أيضاً في إيجاد علاقات اتصال بين الأجهزة العليا للرقابة في كلتا المنطقتين واجتذاب مبادرات مشتركة.

أصدقائي وزملائي الأعزاء، أود أن أعبر لكم عن خالص تحياتي بالنيابة عن الأولاسيفس وأود أن أؤكد إيماني العميق بأن جهودنا المتكاملة والتعاونية هي وحدها التي ستدعم سيرنا في الاتجاه الصحيح في جهودنا التعاونية الرامية إلى تطوير أجهزتنا، والتي ستفضي إلى تحسينات متواصلة في بلداننا.

---

[2] اليوروراي هي منظمة أوروبية لأجهزة الرقابة المالية العامة الخارجية والإقليمية.

المضي قدماً باتجاه تعزيز التميز الرقابي لكافة مناطق

بقلم تيرينس نومبيمب، رئيس المجلس التنفيذي للأنتوساي، والمراقب العام لجنوب أفريقيا

إن مشاركتي المتواصلة في الإجتماعات الإقليمية للانتوساي كانت بحافز رغبتي في فهم توقعات كل منطقة وحاجاتها الملّحة. ولقد كنت في المقابل فخوراً جداً إزاء ما لمسته من التزام ورغبة كبيرة من جانب كافة مناطقنا لتحقيق التميّز الرقابي في القطاع العام. الأمر الذي يؤكد بأن دوري في تعزيز أهمية الأولويات الإستراتيجية للانتوساي سيكون سهلاً ومجدياً. وتطبيق معايير التدقيق الدولية للأجهزة العليا للرقابة هو جانب أساسي ضمن الأولويات الإستراتيجية ويرتبط بأهمية المعايير الدولية التي نعتز كأجهزة عليا للرقابة بالتعلم بشأنها. ولقد تعمدت اختيار كلمتي "التعلم بشأنها " لثقتنا بأهمية المرتبة التي تكتسبها هذه المعايير ذات المستوى دولي والمتاحة أمامنا بشكل طوعي. وهي توفر لنا قاعدة معرفية موثوقة بشأن جودة وموضوعية عملنا والتي من خلالها نستخلص نتائجنا.

وفي المقال الذي نشرته في عدد كانون ثاني 2012 في هذه المجلة، كنت قد أكدت على حاجة رؤساء الأجهزة العليا للرقابة إلى اتخاذ الخطوات الأساسية لتعزيز المعرفة وبناء القدرة لأجهزتهم. وأشرت بأن لا أحد سواهم سيكون له تأثير في تلك الناحية. وكلما توسعنا في بناء قاعدة المعرفة التي تمكننا من التقدم باتجاه الرقابة المستقلة، وتحليل المخاطر، والأفكار البناءة، كلما جعلنا من أنفسنا أجهزة يمكن الاعتماد عليها بغض النظرعن المعوقات المؤقته التي نواجهها حالياً. وقد أشرت إلى تلك المعوقات على أنها مؤقتة لأنه ببساطة مهما بدت لنا كبيرة، فإنه لا شيء سوف يتغلب على قدرتنا الجماعية كقادة ومهنيين ملتزمين بالرقابة العامة.

وضمن هذا السياق، فنحن مدعمون بالقدرة الجماعية لقيادة الانتوساي ومجتمع المانحين من خلال اللجنة التوجيهية للانتوساي بشأن المنح. ومن خلال العديد من الوسائل المرئية، فقد الزمت قيادة الانتوساي نفسها بشكل مطلق بالتطبيق الناجح لمعايير الأجهزة العليا للرقابة. وإعلان المجلس التنفيذي عن أن تطبيق المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة هو موضوع هذا العام، وموافقة جميع مناطق الانتوساي على ذلك بالإجماع ما هو إلا دليل واضح على إلتزامنا.

وعمل لجنة بناء القدرة مع لجان انتوساي آخرين، ومبادرة الانتوساي للتنمية في تطوير الإستراتيجيات المتعلقة بتطبيق معايير الأجهزة العليا للرقابة بموجب الخطة الإستراتيجية هو جهد آخر حالي لدعم المنهج المنظّم لبناء القدرة في المنطقة. وقيام السكرتارية الدائمة ببث الحماس لدى لجنة شؤون المانحين للانتوساي يشكّل أيضاً مساهمة ملموسة لقيادة الانتوساي في دعم بناء القدرة الفعال للأجهزة العليا للرقابة لتعزيز التميّز الرقابي في القطاع العام على مستوى الدولة وعلى المستوى الإقليمي كذلك.

وإلى حد بعيد، فقد اجتذب هذا الإلتزام اهتمام من قبل مجتمع المانحين لتقديم مساهمات سخية باتجاه دعم بناء قدرة الجهاز الأعلى للرقابة والتميز الرقابي، بصرف النظر عن الصعوبات المالية التي تواجهها تلك الدول المانحة بسبب الأزمة المالية العالمية. وقد دعى الإجتماع الرابع للجنة التوجيهية لشؤون المانحين الذي

عقد في جيبور، الهند، في نهاية شهر شباط 2012، إلى إعادة التحرك باتجاه تطوير التعاون. وفي هذا السياق، أود أن أشجع كل واحد على زيارة موقع مبادرة الانتوساي للتنمية على العنوان *www.idi.no* ويمكنك الضغط على الحقول الخاصة باللجنة التوجيهية للتعاون في مجال المنح للحصول على المزيد من التفصيلات بشأن هذا الإجتماع الهام.

زملائي، لقد منّ الله علينا بنعمة أن نجد مثل هذه التدخلات والإلتزامات القليلة ولكن الهامة جداً موضع اهتمام من قبل قيادتنا وعملائنا على المستوى الدولي. وهذا بدوره سيعزز بالتأكيد الالتزام الذي هو بنفس الدرجة من الأهمية والذي أظهره المجتمع الدبلوماسي الدولي للأمم المتحدة من خلال تبنيه للقرار التاريخي بشأن استقلالية الأجهزة العليا للرقابة في كانون أول 2011.

ماذا ما بقي أن نقول بعد كرد على تلك النعم وذلك التأييد؟ وإذا ما كان كافة هؤلاء العملاء الإستراتيجيين الرئيسيين يقفون خلفنا، فإن أية تحديات بعد ذلك سوف نتمكن من التغلب عليها. وإنني أشعر بالقوة، وأكرر اعتقادي بأن لاشيء من تلك العقبات أو القيود– مهما كانت كبيرة يمكنها التغلب على قدرتنا الجماعية بصفتنا قادة ومهنيين ملتزمين في مجال الرقابة العامة.

والتدريب، والمزيد من البرامج التدريبية في مجال التميّز الرقابي سيكون أمراً مطلوباً للمحافظة على التفوق في البيئة التي نعمل فيها. والتدريب في مجال معايير التدقيق الدولية للأجهزة العليا للرقابة يمنحنا الفرصة لتعزيز خبرتنا الرقابية وتسليحنا بصلاحيات الفكر والتحليل المستقل. وفي هذا السياق، فإنني مسرور بأن اختارت مناطق الانتوساي موضوع *"تطبيق معايير التدقيق الدولية للأجهزة العليا للرقابة* (ISSAI)" كموضوع رئيس لكافة اجتماعاتها لعام 2012– وقد منحني التأييد والتقدير الذي سمعته من رؤساء الوفود خلال الإجتماعات الإقليمية– والتي كان آخرها اجتماع الأسوساي– شعوراً عظيماً بالفخر بأنني ارتبط بالانتوساي. وإنني اتطلع إلى هذا الشعور مرة أخرى عندما أشارك في اجتماعات إقليمية أخرى مقررة لهذه السنة وما بعدها، وفي نهاية المطاف اجتماعات المجلس التنفيذي، عندما يثبت (وأنا متأكد من ذلك) بأن نبضات قلوبنا مجتمعة بشأن تطبيق معايير التدقيق الدولية هو نبض صحي.

أنباء موجزة

البرازيل

أعمال رقابية منسّقة بشأن البرنامج الإقليمي لمرض الحمى القلاعية

تقوم محكمة الرقابة البرازيلية بالتعاون مع الأجهزة العليا للرقابة للأرجنتين وبوليفيا والباراغواي حالياً بالتدقيق على برنامج الميركوسول الذي يهدف إلى القضاء على مرض الحمى القلاعية في المنطقة. والميركوسول أو الميركوسور هي السوق الجنوبية المشتركة، وهي اتفاقية سياسية واقتصادية بين عدد من دول أمريكا اللاتينية. ويسري برنامج القضاء على الحمى القلاعية في الميركوسول (PAMA) الممّول من الصندوق الهيكلي للميركوسول خلال الفترة 2007–2012. وسوف يتم بحث تجديده في نهاية عام 2012. وتعتبر منتجات الثروة الحيوانية ناحية هامة بالنسبة لكافة الدول في المنطقة. وفي حين أن مرض الحمى القلاعية قد تم القضاء عليه في بعض المناطق، إلا أنه لايزال يشكل تهديداً على الصناعة. وعلى الرغم من أن فنزويلا ليست مستفيدة بشكل مباشر من برنامج (PAMA)، إلا أن جهازها الأعلى للرقابة يقوم هو أيضاً في نفس الوقت بتدقيق برنامج مرض الحمى القلاعية الوطني باستخدام منهجية مشابهة.

والعمل الرقابي المنسق هو جزء من إستراتيجية واسعة النطاق لتحسين الرقابة على صناديق الميركوسول، وتطوير قدرات الجهاز الأعلى للرقابة، وزيادة الوعي بأهمية معايير التدقيق الدولية للأجهزة العليا للرقابة (ISSAI). وتقوم محكمة الرقابة حالياً بتدريب 48 مدققاً من 13 جهاز أعلى للرقابة من دول أمريكا اللاتينية الناطقة بالإسبانية في مجال أساليب وتقنيات رقابة الأداء من خلال دورة تعليم إلكتروني تستمر لمدة ثلاثة أشهر وتستند إلى إطار عمل معيار التدقيق الدولية للأجهزة العليا للرقابة رقم 3000. وقد شارك العديد من هؤلاء المدققين في ورشة عمل تدريب عملي في مجال أساليب وتقنيات رقابة الأداء، والتي عقدت في البرازيل في أيلول 2011. وقد أصبحت الفرصة الآن متاحة أمام مدققي منطقة الميركوسول لإدخال ما تعلموه ضمن الإجراءات الرقابية لأجهزتهم وهم يشاركون في العمل الرقابي المنسق على برنامج (PAMA). وسوف يلتقون مرة أخرى في أيار 2012 لعرض ومناقشة تقاريرهم الرقابية الوطنية.وسوف تقوم محكمة الرقابة البرازيلية، بصفتها السكرتارية التنفيذية لمنظمة الأجهزة العليا للرقابة للميركسول (EFSUL)، بضم نتائج أعمال الرقابة الوطنية المنفذة في الأرجنتين، وبوليفيا، والبرازيل، والبراغواي، وفنزويلا ضمن تقرير إقليمي والذي سيقدم إلى سكرتارية الميركوسول، وبرلمان الميركوسول، ووزارات الزراعة المسؤولة عن استثمار أموال (PAMA).

ولمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بمحكمة الرقابة البرازيلية على العنوان التالي:

E-mail:arint@tcu.gov.br
Website:www.tcu.gov.br.

تشيلي

الجهاز الأعلى للرقابة يستكمل مراجعة النظير لمكتب المراقب العام لكوستاريكا

في كانون أول 2011، استكمل الجهاز الأعلى للرقابة لجمهورية تشيلي مراجعة النظير بشأن الإجراءات التنظيمية للجهاز الأعلى للرقابة لكوستاريكا.

ومن أجل تنفيذ هذه المراجعة، استخدم الجهاز الأعلى للرقابة لجمهورية تشيلي الدليل الإرشادي للانتوساي حول مراجعة النظير، بما في ذلك الدليل الإرشادي بشأن

مراجعة النظير والحاكمية الرشيدة للأنتوساي رقم 9100، *أدلة ارشادية لمعايير الرقابة الداخلية للقطاع العام*. وبناءً على فحص متعمق لنظام التخطيط المؤسسي للجهاز الأعلى للرقابة لكوستاريكا، وهيكلته، وعملياته، فقد توصل المراجعون إلى أن الأنظمة قد صممت بشكل صحيح وأنها كانت تعمل بفعالية خلال عام 2010–2011 بما يضمن أن الإدارة كانت موجهة نحو تلبية إحتياجات الشعب وأن الجهاز الأعلى للرقابة كان مشهوداً له بنزاهته، وشفافيته، ومساءلته.

وقد وفّر التقرير النهائي تقييماً مرضياً للأداء المؤسسي للجهاز الأعلى للرقابة لكوستاريكا. وبالتحديد، فقد أشار التقرير إلى أن الجهاز الأعلى للرقابة يدرك الممارسات الجيدة المتعلقة بالحاكمية المؤسسية، ويقوم بصياغة سياسات الحاكمية المؤسسية، وأنه قد قام بإعداد دستور أخلاقيات، وصمم إجراءات تخطيط، ونسق مابين التخطيط المؤسسي والنواحي الإستراتيجية، والتكتيكية، والتشغيلية. وعلاوة على ذلك، فقد تمكن من أتمتة عملياته من خلال برنامج (SIGI) وهو نظامه الإداري المؤسسي، وعمل على تعزيز الشفافية في ما يتعلق بخططه التقييمية من خلال الموقع الإلكتروني للجهاز الأعلى للرقابة.

وخلال العمل الميداني ومن خلال التقرير النهائي، قام المراجعون بتقديم مقترحات بشأن نواحٍ معينة للتحسين مثل إعادة تصحيح سجلات برنامج (SIGI) وإعداد معايير لتوزيع ساعات العمل على الإجراءات والمشروعات المختلفة، ووضع تعليمات لمراقبة تنفيذ الخطة التشغيلية السنوية، وبذل الجهود اللازمة لضمان أن التشريع يجيز الموارد المتضمنة في موازنة الجهاز الأعلى للرقابة لضمان الاستقلالية المالية للجهاز الأعلى للرقابة.

ولمزيد من المعلومات، يرجى الإتصال بالجهاز الأعلى للرقابة لشيلي على العنوان التالي:

E-mail: relacionesinternacionales@contraloria.cl
Website:www.contraloria.cl

الصين

مكتب التدقيق الوطني يصدر خطة عمله الرقابي للخمس سنوات

أصدر مكتب التدقيق الوطني الصيني (CNAO) مؤخراً العدد الثاني عشر *لخطته السنوية للخمس سنوات بشأن تطوير العمل الرقابي*. وبناء على التطورات الأخيرة التي طرأت على العمل الرقابي، فقد تضمنت الخطة متطلبات جديدة للجنة المركزية للحزب ومجلس الدولة فيما يتعلق بالعمل الرقابي، واقترحت أهداف ومهام جديدة للعمل الرقابي، ووفرت رؤية شمولية بشأن الاتجاهات الجديدة في العمل الرقابي من الناحية النظرية والعملية. ووفقاً للخطة، فإن الهدف من العمل الرقابي هو التركيز على الجوانب العلمية للتطوير، وتسريع عملية التحول الاقتصادي.

ومن ضمن الجوانب التي تم التركيز عليها، تحسين النظام التشريعي، وحماية مصالح الشعب، وتوسيع عملية الإصلاح وتعزيز التنمية. ومن خلال جعل تلك النواحي نقاط بداية وأهداف للعمل الرقابي، فإن مهمة "النظام المناعي" للرقابة سوف يكرس بالكامل لضمان التنفيذ الصحيح للاقتصاد الاجتماعي الوطني. ويتطلب العمل الرقابي أيضاً التحسين في نواحٍ أخرى، بما في ذلك:

- دعم التطوير العلمي للاقتصاد الإجتماعي.
- توسيع عملية الإصلاح وبناء النظام التشريعي الديموقراطي.
- حماية الاقتصاد الوطني وتعزيز الحكومة النظيفة، وتحسين الحاكمية الوطنية.
- تعزيز الرقابة على الموارد البشرية.
- تطوير النظرية الرقابية،وبناء الإشتراكية المستندة إلى خصائص صينية تمشياً مع الظروف الوطنية والنظام الإقتصادي للسوق الإشتراكية.

وقد نصت الخطة على أنه يتعيّن على الأجهزة الرقابية بناء أعمال رقابية منسقة على المال العام، وتنفيذ عمليات رقابية شمولية وبأوقات فعلية بشأن المشروعات الإنشائية الكبرى ذات الإهتمام الوطني، وبشأن بعض القضايا المتعلقة بتنمية الموارد والحماية البيئية، وحول القضايا الناشئة الهامة، وتطبيق السياسات والإجراءات الوطنية الرئيسة. وتنص الخطة أيضاً بأنه يجب على الوحدات الرقابية أن تجري أعمالاً رقابية أيضاً على تكنولوجيا المعلومات، وأن تنفذ بنزاهة *أنظمة المساءلة الاقتصادية على الكوادر القيادية للحزب، والمؤسسات المملوكة للحكومة والدولة*، الصادرة عن *المكتب العام للحزب الإشتراكي المركزي الصيني والمكتب العام*

لمجلس الحكومة معاً، والرامية إلى توسيع الأعمال الرقابية في مجال المساءلة الإقتصادية.

عقد المنتدى الشبابي الرقابي الثاني للصين والهند

خلال الفترة 31 تشرين أول حتى 8 تشرين ثاني 2011، شاركت عشرة وفود من دوائر مختلفة من مكتب التدقيق الوطني الصيني في المنتدى الشبابي الرقابي الثاني للصين والهند، والذي عقده الجهاز الأعلى للرقابة الهندي في مدينة مومباي.

وخلال المنتدى، قدم مدققون صينيون من فئة الشباب ونظرائهم من الجانب الهندي أفكاراً وعروضاً حية حول الرقابة الحكومية ومنظومات الأخلاقيات المهنية. وقد لخصت هذه العروض الخبرات الماضية والممارسات الحالية لكلا الجهازين الرقابيين، وعرضت أفكاراً واتجاهات جديدة. وتبادلت الوفود أيضاً الآراء بشأن مسائل أخرى ذات إهتمام مشترك، مثل إجراءات رقابة الجودة، والرقابة على تكنولوجيا المعلومات.

وخلال حفل الإختتام، اجتمع السيد فينود راي، المراقب والمدقق العام للهند مع الوفد الصيني للتعبير عن ترحيبه الحار بهم وتحياته للسيد لو جياي، المدقق العام للصين. وأكد على أهمية المنتدى، وعن إيمانه بأن مثل هذه اللقاءات سوف تتواصل لدعم علاقات الصداقة بين مكتب التدقيق الوطني الصيني والجهاز الأعلى للرقابة للهند في المستقبل. وبالنيابة عن الوفد الصيني، عبر السيد بينغ هاوزانغ، المدير العام لمكتب رئيس مكتب التدقيق الوطني الصيني في شانغشا، عن امتنانه لكرم الضيافة التي أبداها الجهاز الأعلى للرقابة الهندي.

وكان رئيسا الجهازين قد أطلقا منتدى المدققين الشباب كجزء من العلاقات الثنائية التي تربط بين الجهازين. وكان مكتب التدقيق الوطني الصيني قد استضاف المنتدى الأول في عام 2010. وسوف يتبادل كلا الجهازين بالتناوب استضافة المنتدى في المستقبل وذلك بهدف تعزيز علاقات التفاهم المتبادلة بين المدققين الشباب للصين والهند.

اللقاء الرقابي الصيني الأفريقي

استضاف مكتب التدقيق الوطني الصيني اللقاء الرقابي الصيني الأفريقي الرابع، والذي عقد في بكين خلال الفترة 16-25، تشرين أول، إقليم جيانغسو 2011. وكانت اللقاءات السابقة قد عقدت في في الأعوام 2006، و2008، و2009.

وقد اجتمع في الصين ما يزيد عن 30 مدققاً من الأجهزة العليا للرقابة للدول الأفريقية الناطقة بالإنجليزية بما في ذلك 17 برتبة مدقق عام، وذلك لمناقشة موضوعات رقابية مختلفة مع الإدارة العليا لمكتب التدقيق الوطني الصيني. ومعظم هذه المناقشات تركزت حول موضوعات أساسية تتعلق بالعلاقة بين العمل الرقابي للجهاز الأعلى للرقابة والحاكمية المطبقة في الدولة. وفي كلمته الرئيسة حول هذا الموضوع، قال السيد لو جياي، المدقق العام للصين أنه نظراً لما تواجهه الدول حول العالم من تحديات مثل تحديات العولمة، وتكنولوجيا المعلومات، وتنوع احتياجات الشعب، فقد ركز جهازه على تحسين الحاكمية الوطنية، وتعزيز الحاكمية الرشيدة بهدف مجابهة التحديات وزيادة الكفاءة.

وقد وصف السيد لو جياي مهمة الجهاز الأعلى للرقابة على أنها عامل أساسي في الحاكمية وتعزيز الموازنة بين الصلاحيات، وأضاف بأنه من خلال تنفيذها لمهامها، تسهم الأجهزة العليا للرقابة في تعزيز مباديء المساءلة، وسيادة القانون، وحماية

مشاركون في منتدى المدققين الشباب للصين والهند المنعقد في مومباي في تشرين أول 2011

الأمن الوطني. وتبعاً لذلك، فإن للأجهزة العليا للرقابة دور فاعل في تحسين الحاكمية الوطنية وتحقيق التنمية المستدامة.

وقد شارك عدد من النواب العامين لمكتب التدقيق الوطني الصيني في المناقشات حول الموضوعات الأخرى، مثل التطوير الرقابي، والمعايير الرقابية، والرقابة على تكنولوجيا المعلومات. وقد عرض ممثلون عن الدول الأفريقية تجاربهم الخاصة بشأن وجهات نظرهم حول العمل الرقابي المنفذ بزمن حقيقي، والأعمال الرقابية على الدين العام، والتقارب الدولي بشأن المعايير. ومنذ أن بدء عقد اللقاءات الرقابية الصينية الأفريقية في عام 2006، حضر إلى الصين ما يزيد عن 130 مشاركاً من 40 جهازاً أعلى للرقابة من الدول الأفريقية. وكانت اللقاءات واحدة من أهم القنوات الفعالة بالنسبة للأجهزة العليا للرقابة للصين وأفريقيا، والهادفة إلى دعم الفهم المشترك وتبادل الخبرات والممارسات الرقابية.

وعند اختتام اللقاء الرابع، أكد كل من الجهاز الأعلى للرقابة الصيني والجهاز الأعلى للرقابة الأفريقي اهتمامهما والتزامهما المتواصل في الإستمرار بتعزيز التعاون وتبادل الجهود في مجال بناء القدرة.
ولمزيد من المعلومات، يرجى الإتصال بمكتب التدقيق الوطني الصيني على العنوان التالي:
E-mail: cnao@audit.gov.cn
Website: www.audit.gov.cn

لو جياي، المراقب العام للصين، يلقي كلمة أمام المشاركين في اللقاء الرقابي الصيني الأفريقي المنعقد في الصين في تشرين أول 2011

الكويت

أنشطة جديدة لديوان المحاسبة

شارك ديوان المحاسبة الكويتي مؤخراً في عدد من أنشطة تبادل المعرفة ضمن الإنتوساي. وفي كانون ثاني 2012، شارك ممثلون عن ديوان المحاسبة في الإجتماع الحادي والعشرين لمجموعة العمل حول الرقابة على تكنولوجيا المعلومات في ماليزيا. وقد زار عدد من كبار مسؤولي ديوان المحاسبة عدداً من الأجهزة العليا للرقابة في الدول الأوروبية بهدف زيادة معارفهم حول عدد من الموضوعات الرقابية المختلفة. وفي شهر تشرين أول 2011، قامت وفود من ديوان المحاسبة بزيارة إلى (1) محكمة الرقابة الهولندية وذلك بهدف اكتساب الخبرات بشأن بعض الأنظمة وطرق تطبيقها والمتعلقة بمراجعة النظير والرقابة على نظم المعلومات والأداء، والأدلة الإرشادية لمحكمة المدققين (2) محكمة التدقيق البلجيكية للاستفادة من خبراتها في أعمال التدقيق المالي ورقابة الأداء. وفي شهر شباط، قامت مجموعة من الموظفين بزيارة إلى محكمة الرقابة الفرنسية للاطلاع على أعمال التدقيق المالي ورقابة الأداء والحاكمية الرشيدة.

وقد تم الإعلان عن نتائج مسابقة البحث العلمي الثانية عشرة التي أجرها ديوان المحاسبة محلياً، والتي شملت كافة القطاعات، وتم منح الجوائز للفائزين. وتم أيضاً إطلاق مسابقة بحث علمي بشأن خمسة موضوعات فنية. وتم منح الجوائز للفائزين. وقد تم توجيه هذه الأنشطة باتجاه تحسين أساليب العمل، وتوثيق المعرفة، وزيادة كفاءة الأداء المهني من خلال تحسين وتطوير قدرات ومهارات موظفي ديوان المحاسبة في مجال البحث العلمي. ولمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بديوان المحاسبة الكويتي على العنوان التالي:
E-mail:president@sabq8.org.
Training@sabq8.org
Website:www.sabq8.org

رومانيا **نشرات حديثة لمحكمة الحسابات الرومانية** في شهر كانون أول 2011، أصدرت محكمة الحسابات الرومانية (RCA) وأرسلت إلى البرلمان تقريرها السنوي لعام 2010. وقد شكل التقرير القاعدة التي يتم على أساسها إقرار الحسابات السنوية للموازنة العامة وموازنة الضمان الاجتماعي للدولة.وقد تضمن التقرير الملاحظات التي أوردتها محكمة الحسابات بشأن تنفيذ حسابات الموازنات التي دققت من قبل محكمة الحسابات الرومانية. وتضمن التقرير نتائج الأعمال الرقابية على الشركات العامة المستقلة إدارياً، والشركات التجارية المملوكة للحكومة بالكامل، والشركات التي تملك الحكومة الجزء الأكبر من أسهمها، وهيئات تشريعية أخرى خاضعة لرقابة المحكمة، وتم الكشف عن مخالفات للقوانين، وتم تحديد الإجراءات التي يتعين اتخاذها بحق المسؤولين عن تلك المخالفات. وأصدرت محكمة الرقابة الرومانية أيضاً التقرير بشأن أنشطتها لعام 2011، والذي تم إصداره بهدف تطبيق مباديء الشفافية والمساءلة وأفضل الممارسات التي نصت عليها المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة. وقد عكس التقرير مخرجات أنشطة محكمة الرقابة ونتائج جهودها المتعلقة بتحديث واستكمال إطار العمل المنهجي لأنشطتها الرقابية. وعرض التقرير أيضاً مواردها المالية والبشرية والخدمات اللوجستية التي تدعم هذه الأنشطة.	وتمشياً مع اهتماماتها الحالية بشأن تعزيز بناء القدرة، فقد أصدرت محكمة الرقابة الرومانية ووضعت على موقعها الإلكتروني الإصدار الثاني لمجلتها لعام 2011. ولمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بمحكمة الرقابة الرومانية على العنوان التالي: E-mail: international.romania@rcc.ro Website:www.curteadeconturi.ro	

كيف نجعل أعمال رقابة الأداء أكثر استجابة

بقلم بيتر فان دير كناب، محكمة الرقابة الهولندية

وفقاً لمعيار التدقيق الدولي رقم 3000، فإن رقابة الأداء هي "فحص مستقل لكفاءة وفعالية عمليات، وهيئات، وسياسات الحكومة مع المراعاة اللازمة للاقتصاد" [1]. والهدف من أعمال رقابة الأداء هو أن تفضي في النهاية إلى التحسين.

ويعمل مدققو الأداء بموجب معايير ومباديء رقابية مهنية، والتي تشكل القاعدة لبناء الرأي الرقابي حول الأداء. وعند تقييم مخرجات الهيئة، فإن الأهداف الإنتاجية السنوية، أو أهداف تحسين الجودة أو تخفيض التكاليف تشكل نقط بداية منطقية. وعند تقييم فعالية برامج السياسة، فمن الممكن الحصول على المعايير والمقاييس من أهداف السياسة والمؤشرات. وبأخذ تلك الجوانب معاً، فإن المعايير والمقاييس وأهداف السياسة والمؤشرات تشّكل معاً إطار عمل مرجعي ثابت إلى حد ما.

وبالنسبة للسياسيين، وصانعي السياسات، ومدققي الأداء على حد سواء: فإن لرقابة الأداء فوائد هامة، فهي توفر رؤية، وشفافية، وقابلية للتنبؤ. وتشكّل الأهداف والمؤشرات أطراً مرجعية سهلة الفهم ضمن إطار الجدل المتعلق بالسياسات. وتساعد المعايير والمقاييس الواضحة إلى جانب أنظمة ضبط الجودة للعمليات الرقابية في إنتاج تقارير موثوقة حول الأداء الحكومي.

الإرشادات الجديدة للانتوساي

وعلى الرغم من تلك الفوائد، إلا أن هنالك أيضاً خطورة هامة قد تتمخض عن تنفيذ رقابة الأداء التي تركز بشكل كبير على الأهداف والمؤشرات، وهي أن يغيب عن المدقق التفسير الصحيح لأداء برنامج أو هيئة جاء مخيباً للآمال. وقد تصبح مثل تلك الأعمال الرقابية أقل فائدة. وينطوي المنهج المستند إلى الأهداف والمؤشرات على خطورة (1) سوء فهم احتياجات العملاء (2) مقاومة التغيير (3) خلل في السلوك الإستراتيجي. وكما أشارت البرفوسور والسياسيّة السيدة ماري لويس بيميلماس فيدك وزملائها " فإن العديد من التفسيرات لنتائج السياسات المخيبة للآمال تؤشر إلى وجود فجوة بين الأهداف البسيطة للسياسة والخطط من جهة، والطبيعة المعقّدة والمتغيّرة للمشاكل الإجتماعية من جهة أخرى". [2] وقد تصورت هي وزملائها نوعاً جديداً من المساءلة، والذي من خلاله يجب أن تلعب الرقابة العامة دورها عن طريق (1) استخدام نهج ديناميكي بدلاً من نهج ثابت (2) التركيز بشكل رئيس على النتائج بدلاً من العمليات، و(3) التأكيد على الحاجة إلى علم متواصل وملبٍ للاحتياجات. ومن أجل ذلك، فإنه يتعيّن على مدققي الأداء بحث ما إذا كانت أهداف السياسات والخطط ترتبط بالمشاكل الفعلية للمجتمع وباهتمامات العملاء.

[1] الانتوساي ، أدلة ارشادية لرقابة الأداء: معايير وأدلة إرشادية لرقابة الأداء بناء على المعايير الرقابية والخبرة العملية للانتوساي، ومعايير التدقيق الدولية للأجهزة العليا للرقابة 3000 (2010) P11 .

[2]. ماريا –لويس بيميلماس– فيدك، جيريمي لونسدال وبيرت بيرين: تفعيل المساءلة تحديات تواجه التقييم والمساءلة (نيوبرنسويك ، ترانزاكشن ببليشر، 2007) ص 133.

وتدرك الانتوساي الحاجة إلى أعمال رقابة أداء تتسع إلى المزيد من التعقيد وتشجّع الأدلة الإرشادية الجديدة لرقابة الأداء ضمن المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة (ISSAI) رقم 3000 على التوجه نحو الجوانب الرقابية التي تهم المواطنين، وعلى قياس التأثير الحقيقي للأنشطة مقابل التأثير المستهدف. وبخلاف رقابة الإلتزام، فإنه يتعين على مدققي الأداء أن لايقتصرعملهم على التحقق مما إذا كانت برامج السياسة قد نفذت وفقا ًللخطة. وأن لايخفضوا إلى حد كبير من فحوصاتهم بشأن ما إذا كانت الأهداف قد تحققت، والمعايير قد طبّقت، والمؤشرات قد أحرزت. ووفقاً للمعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة (ISSAI) رقم 3000 " يجب أن تبنى الممارسات على التعلم من التجربة".

مبادرات لتعزيز الإستجابة في رقابة الأداء

تركز محكمة الرقابة الهولندية أيضاً على الحاجة إلى التعلم، وتحث المدققين على إيلاء المزيد من الإهتمام بشأن ردود أفعال الهيئات الخاضعة للرقابة والعملاء إزاء الإستيضاحات الرقابية، ومضمون المخرجات الرقابية الوسيطة، ومدى فائدة التوصيات المحتملة.

ولتحقيق ذلك، فقط اختارت محكمة الرقابة الهولندية التوجه نحو منهج أكثر إنفتاحاً واستجابة، والذي يتضمن المزيد من الطرق التشاركية. وعلى غرار النهج المتبع من قبل مكتب التدقيق الوطني للمملكة المتحدة، فقد تبنت محكمة الرقابة الهولندية عدداً من الأساليب الرقابية التشاركية المختلفة وأنشطة إشراك عملاء آخرين، والتي يمكن للمدققين استخدامها خلال المراحل المختلفة للعملية الرقابية. ويبدأ مدققو محكمة الرقابة الهولندية مهمتهم الرقابية عادةً بتحليل العناصر الفاعلة للسياسة العامة، والعملاء الآخرين واهتمامات كل فئة منهم. وبعض الإجراءات مثل الإجتماعات في بداية العمل الرقابي وجلسات العصف الذهني لمناقشة النتائج الوسيطة، يتم بحثها وتنفيذها طوال فترة العمل الرقابي. وتشكيل لجان من مجموعة من العملاء والخبرات تعتبر أيضاً جزءاً هاماً من هذه العملية.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن المحكمة تقوم بمتابعة ما إذا كانت التوصيات الرقابية المتضمنة في تقارير العمل الرقابي قد طبّقت من قبل الوزارات أم لا. ومن خلال تلك المتابعة يتم التحقق مما يلي: (1) هل قامت الوزارات بتنفيذ ما وعدت به؟ (2) ما هي التغييرات– سواء الإيجابية أوالسلبية– التي حدثت فعلاً فيما يتعلق بالمسألة مدار البحث؟ ، ويتم هنا التطرق إلى سؤال أصعب وهو: كيف أسهمت التوصيات الرقابية في تحسين جودة عمليات التنفيذ؟ وإلى أي مدى تمت معالجة المشاكل الإجتماعية؟

فحوصات الواقعية: فحص نظريات السياسة، والأهداف، والمؤشرات

فحوصات الواقعية هي أحدث مبادرة لتطوير منهج أكثر استجابة لرقابة الأداء. ومن عام 2009 حتى

2011، تمكنت المحكمة من تنفيذ 20 من تلك المبادرات. وفي لغة المبتكرين، ومطوري المنتجات، فإن فحص الواقعية يهدف إلى ضمان أن الفكرة تتفق مع الواقع الحقيقي. وقد تعمدت المحكمة استخدام هذا المصطلح بدلاً من مصطلح الإستباقية.

والهدف من مبادرة محكمة الرقابة الهولندية هو تزويد الحكومة والبرلمان بمعلومات حول تأثيرات برامج السياسة العامة وردود الفعل إزائها. وقد استهلت المحكمة عملها بفحص عدد من المشاكل التي كان لها تأثير على المواطنين، والأعمال والطرق التي من خلالها تقوم الحكومة بترجمة تلك المشاكل إلى أهداف وإجراءات سياسة. والسؤال المحوري هو ما هي المساهمة الحقيقية لإجراءات السياسة في إيجاد الحلول لتلك المشاكل والحكم عليها من خلال (أ) المجموعة المستهدفة (الأشخاص، رجال الأعمال، أو المؤسسات التي تجابه مجموعة معينة من المشاكل (2) الدليل المتوفر على فعالية البرنامج؟

وقد استخدمت محكمة الرقابة الأسئلة التالية في أعمالها الرقابية:

- كيف تعامل هؤلاء الأطراف مع الأهداف، والمعايير، ومنطق التدخل (أو نظرية السياسة) للحكومة المركزية؟
- وهل يدرك هؤلاء الأطراف قيمة وأهمية تلك العناصر، وهل يستخدمونها؟
- كيف يمكنهم تقييم التدخلات الفعلية أو أدوات السياسة والطريقة التي من خلالها تم تنفيذ برنامج السياسة؟
- إلى أي مدى كان الإنفاق الفعلي متفقاً مع الإنفاق المتوقع؟
- ما هو التأثير الملموس الذي أحدثته السياسة على هؤلاء المعنيين بشكل مباشر؟
- ما هي المعلومات التي تم توفيرها من قبل الحكومة المركزية بشأن فعالية إجراءات السياسة المتخذه؟

وقد قام مدققو المحكمة بإجراء مقابلات مع ممثلين عن المجموعات المستهدفة وعملاء آخرين لمعرفة آرائهم إزاء الأهداف والمعايير الرسمية لتدخلات أو إجراءات السياسة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الاستخدام الفعلي لخطط السياسة من قبل مجموعات الهدف قد تم تحليله باستخدام البيانات التي وفرتها الهيئات، والإحصاءات، وتقارير التقييم والمتابعة. وكلما كان ملائماً وممكناً فقد تمكن المدققون من حضور مفاوضات، واجتماعات، وعقد صفقات. وأخيراً، فقد عرضت النتائج مقدماً على صانعي السياسة لاتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها.

وهنالك مثالان اثنان على فحوصات الواقعية تلك، واللذان تضمنا تحسين أمن المشروعات الصغيرة، وتحسين كفاءة الطاقة للمنازل. وبالنسبة للحالة الأولى، فقد شجع أحد برامج توفير معونات بعض المشروعات الصغيرة على اتخاذ إجراءات وقائية ضد الجريمة. والعنصر الرئيس في برنامج السياسة هو تعويض المشروعات الصغيرة عن تكاليف مشورة تصمم خصيصاً لتحسين وسائل السلامة. وفي الواقع، فقد تبين العديد من هؤلاء قد استعانوا بمستشاري وأخصائيي أمن يستخدمون إجراءات معيارية. وقد وجدت المحكمة بأنه على الرغم من أن 80% من المجموعة المستهدفة كانوا يعتقدون بأن فحص السلامة هو فحص مفيد، فإن 8% فقط كانوا يعتقدون بأن تكلفة الفحص هي 350 يورو.

وفي المثال الثاني، وبالنسبة لخطط الدعم الثلاث لتحسين كفاءة الطاقة للمنازل، فقد وجدت المحكمة تضارباً واضحاً ما بين هدف التخفيف على أصحاب المنازل من الأعباء الإدارية المترتبة على تقديم الطلبات بشأن التكاليف، وإحجام أصحاب المنازل هؤلاء عن ترك تلك المهام لمتعاقدين.

وقد قدمت المحكمة نتائجها تلك إلى البرلمان في أيار 2010 و2011. وقد كشفت فحوصات الواقعية عن أنه لايزال هنالك أموراً تحتاج إلى معالجة لسد الفجوة ما بين السياسة والتطبيق العملي. وعلى الرغم من أن المخرجات المتوقعة (مثل المنح، والمعونات، والمواقع الإلكترونية، والمشورة) قد نفذت وفقاً للخطة، إلاّ المتلقين إما أنهم لم يكونوا على علم كافٍ بها، أو لم يتمكنوا من استخدمها، أو لم يروا حاجة لها، أو أنهم عبروا عن حاجة إلى إجراءات أخرى. ويوصف خيار اللجوء إلى الأدوات على أنه خيار "مرتبط بجانب العرض". وغالباً ما تلاحظ المحكمة تطبيق "المنهج القسري" في السياسة الحكومية. وبدلاً من التدخلات المستندة إلى الأدلة– حيث يكون هنالك علاقة واضحة ومبنية على أسس متينة بين التدخلات والتأثيرات– فإنه غالباً ما يتم التوجه بشكل متهور نحو المعونات المالية والحوافز المالية الأخرى. ويبدو بأن وجهة النظر" المال يفعل المعجزات" هي المهيمنة، حتى وإن كانت هنالك عوامل أخرى (مثل العامل الثقافي، والفني، والقضائي) وراء المشاكل الإجتماعية.

وتظهر فحوصات الواقعية أن هنالك ضرورة لأن يقوم صانعوالسياسات بفحص مدى جدوى الافتراضات التي تبنى عليها السياسات، سواء قبل إدخال إجراءات السياسة أو خلال مرحلة التنفيذ. ومع ذلك فإنه غالباً ما يكون هنالك غياب للتقييمات المسبقة المنفذة على أسس سليمة. وقد وجدت المحكمة أن هنالك نقص في البيانات والمعلومات المطلوبة لمتابعة التنفيذ ونتائج تدخلات السياسة وعمل الإصلاحات الضرورية.

وفي كثير من الحالات، فقد وجدت المحكمة بأن الطريقة التي صممت من خلالها تدخلات السياسة قد أفضت إلى إجراءات تطبيق معقّدة إلى حد ما. وقد شكّل وجود عدد كبير من علاقات الإرتباط ما بين الحكومة، والهيئات الوسيطة، والعملاء، والمجموعات المستهدفة حلقات تنفيذ مطوّلة، ومخاطر تدخل أيادي كثيرة. ونتيجة لذلك، فقد تصمم السياسات الإدارية والأنظمة المؤسسية بطريقة تزاحم الجانب الاجتماعي وتدفعه خارجاً، مما يشكل مخاطر على الكفاءة والفعالية على حد سواء.

استنتاجات وتحديات

في حين تعتبر أهداف ومؤشرات السياسة عوامل مساعدة هامة، إلا أنه يتعين على مدققي الأداء أن يكونوا على وعي بمخاطر استخدامها. وعليه، فإن جعل رقابة الأداء أكثر استجابة هو ليس بالعملية السهلة. وقد أثبتت المبادرات التي أجرتها المحكمة مؤخراً من أجل تحقيق المزيد من الاستجابة في رقابة الأداء وجود مثل تلك التحديات.

أولاً، هنالك مشكلة التوقيت. التحذيرات المبكرة على شكل فحوصات الواقعية قد تمنع البرامج غير

الفعالة أو غير الكفؤة من الإنتقال من سيء إلى أسوأ. وبالنسبة للوزارات والهيئات، فإن الأعمال الرقابية والتقييمات المبكرة قد تبعث على الإعتقاد بأن البرنامج لم يمنح الفرصة الكافية لإثبات فاعليته.

ثانياً، الاستجابة يجب أن لا تفهم على أنها استخدام عشوائي لاهتمامات العملاء والشكاوى ضد الهيئات الخاضعة للرقابة. ومن السهل نسبياً أن نجد شكاوى حول تدخلات برامج السياسة العامة واتعارض فيما بين تلك التدخلات واحتياجات ورغبات المجموعات المستهدفة. وحتى وإن كان المستجيبون يرون بأن التدخلات ليست بذات جدوى، إلاّ أنه من الممكن أن يكون لمثل تلك التدخلات مبررات مقنعة.

ثالثاً، وقد يكون هنالك عدالة عند توجيه النقد إلى عملية استخدام أهداف السياسة، ومؤشرات الأداء. وقد بينت فحوص الواقعية بأن القياس الواحد لا يناسب الجميع عندما يتعلق الأمر بمبادرات السياسة. والأهداف والمعاييرلاتزال وسوف تبقى دائماً نسخاً مبسطة عن الحقائق المرغوبة، ومن الممكن أن توفر المستوى المطلوب للمباحثة، والتنفيذ، والتقييم.

وتعزيز الاستجابة لرقابة الأداء لايعني بأنه يتعين على المدققين التخلي عن المعايير التقليدية عند إبداء الرأي، أو أن يصبحوا مجرد متلقين سلبيين لتفسيرات ومعاييرأناس آخرين. ولا يعني في الوقت ذاته أنه يتعين عليهم الانضمام إلى مجموعة النائحين الناكرين لجميع المنافع الناتجة عن أهداف السياسة، وأهداف الأداء والمؤشرات.

وفي المجتمع الديموقراطي، فإن للحكومة واجب أخلاقي اتجاه تنظيم استجابتها وردود أفعالها. ومع وجود الإنترنت ووسائل التواصل الإجتماعي الجديدة، فقد أصبح يتوفر الآن وأكثر من أي وقت مضى إمكانيات أخرى لإشراك الشعب في رسم السياسة والتقييم. والتعلم ونظام التعلم الموجّه نحو السياسات هو جانب حيوي في هذه العملية، ولرقابة الأداء دور هام في تلك الناحية.

ولمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بالمؤلف، والذي هو حالياً مدير رقابة الأداء في محكمة الرقابة الهولندية على العنوان التالي: Peter.vanderknaap@rekenkamer.nl .

التغلب على الحواجز بين مهام التدقيق الداخلي والخارجي في مالطا

بقلم شارون زاميت وبيتر بلداشينو، كلية المحاسبة، جامعة مالطا

وفقاً لمعهد المدققين الداخليين، تعتبر الرقابة الحكومية حجر الزاوية في الحوكمة الرشيدة للقطاع العام. وقد يلعب المدققون دوراً حاسماً في مساعدة الهيئات الحكومية على تحقيق المساءلة والنزاهة من خلال توفير آراء غير متحيزة بشأن استخدام الموارد العامة. ومثلها مثل نظرائها في الدول الأخرى تعتمد الخدمات العامة المالطية على الأنشطة الرقابية المشكلة من خليط من المدققين الخارجيين والداخليين. ويقوم مكتب التدقيق الوطني المالطي (NAO)، وهو عضو في منظمة الانتوساي، بتنفيذ مهام التدقيق الخارجي، في حين تقوم *دائرة الرقابة والتحقيقات الداخلية* (IAID) بتنفيذ مهام التدقيق الداخلي.
وقد بني هذا المقال على دراسة أجريت مؤخراً في مالطا لتقييم العلاقة بين مكتب التدقيق الوطني و دائرة الرقابة والتحقيقات الداخلية، وتقييم أية حواجز محتملة تعترض تلك العلاقة، وكذلك تأثيرات وجود نوعان مختلفان من المدققين على المظاهر الرقابية المختلفة.

ولتحقيق هذه الأهداف، فقد تم عقد مقابلات شبه رسمية مع 24 شخصاً في (NAO) و(IAID)، وفي عدد من الدوائر الحكومية. وعند قياس الفروقات، فقد تم استخدام تحليل التباين المعروف بـ اختبار أنوفا (ANOVA)، وذلك بهدف تحديد أية فروقات هامة.

وقد كشفت الدراسة عن عدد من الحواجز الهامة التي تعترض العلاقة بين (NAO) / (IAID) والتي تشكّل جداراً فاصلاً بين المهمتين والتي تحتاج إلى معالجة. الشكل 1 يلخص الحواجز والإجراءات المتخذة للتغلب عليها.

الشكل 1: التصدي للحواجز بين مهام التدقيق الداخلي والخارجي في مالطا

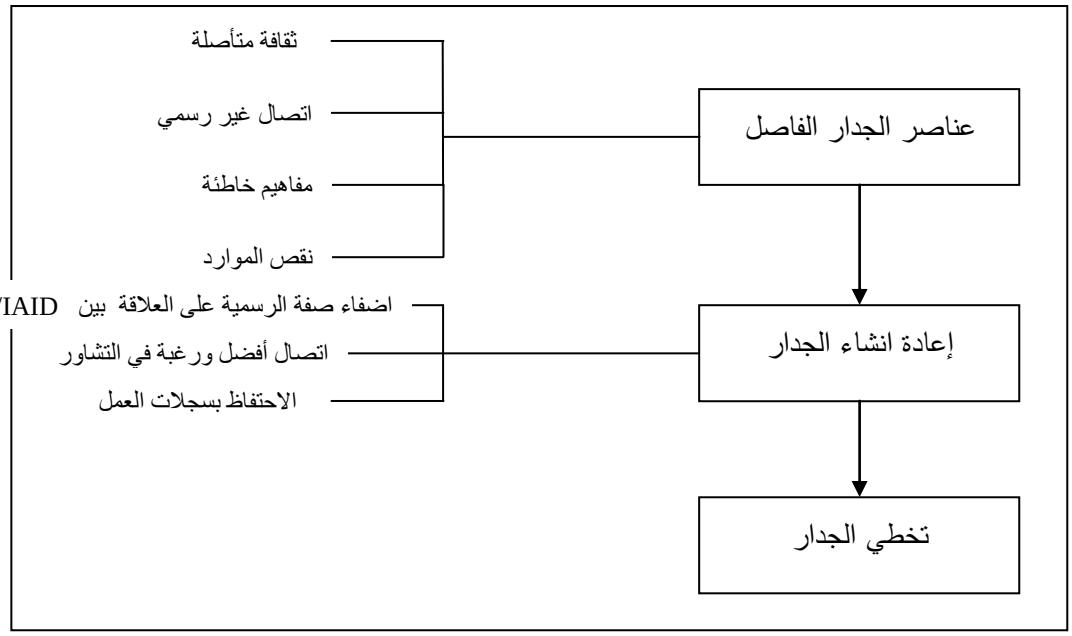

و أظهرت الدراسة بأنه على الرغم من أنه لم يكن هناك حواجز مقصودة بين المدققين الداخليين والخارجيين، إلا أن كليهما أقرا بأن الاختلاف بين كلا الجهازين كان لايزال في مرحلة مبكرة وأنه لايزال هنالك بالتأكيد مجال للتحسين.

عناصر الجدار الفاصل

على الرغم من أن كلا الجهازين كانا يحتاجان لأن يكونا مستقلين لتجنب أي حالات تضارب مصالح، خاصة وأن لكل واحد منهما خطوط إعداد تقارير مختلفة، إلا أنه لم يكن هنالك حاجة لايجاد حواجز بين الطرفين. وتحلل الجوانب التالية الحواجز التي تؤثر على العلاقة بين الطرفين.

ثقافة متأصلة

أكدت الدراسة على أن مقاومة التغيير كان الحاجز الأقوى بين المدققين الداخليين والخارجيين، وأن مثل هذه المقاومة من الممكن أن تتصل بالثقافة المتأصلة لبعض المسؤولين العامين، وخاصة المدققين الخارجيين، الذين يعتقدون بأن مثل تلك العلاقة قد شكّلت بموجب متطلب أساسي وهو أن تكون أو ينظر إلى تلك العلاقة على أنها مستقلة. وقد أدى ذلك إلى انتشار ثقافة شكلت عائقاً محتملاً للعلاقة مع الوظيفة الأخرى. على سبيل المثال، فقد تبين بأن موظفي الرقابة الخارجية نادراً ما يعتمدون على عمل المدققين الداخليين، باستثناء ما إذا كانت مثل تلك الأعمال الرقابية ترتبط بشكل مباشر بالأعمال الرقابية التي يقومون بتنفيذها.

وعلاوة على ذلك، فإن مثل تلك النتائج البحثية، قد أظهرت بأن الثقافة السائدة قد أثّرت على العلاقة مع الوظيفة الأخرى في مجال الفساد والمخالفات بشكل خاص. وقد عبّر معظم المدققين الخارجيين عن مخاوف إزاء التعاون مع وظيفة الرقابة الداخلية في معالجة مخاطر الغش، وتبعاً لذلك، فهم لم يسعوا للحصول على أية آراء أخرى. بل تحمل كل فريق مسؤولية نتائجه الخاصة، وقرر بشكل مستقل ما إذا كان يتعين أو لا يتعين عليه الاستعانة بالضابطة العدلية.

اتصال غير رسمي

وقد بينت النتائج بأنه على الرغم من أن سياسة الباب المفتوح هي موجودة بين الجهازين، إلا أن الاتصال بينهما لم يكن غير رسمي إلى درجة كبيرة، وقد أثّر ذلك بشكل خاص على علاقة التعاون في مجال التخطيط الرقابي. وقد أقر نصف عدد المستجبين بأن تلك هي الناحية التي يمكن أن يستشير فيها كل واحد منهما الآخر، ومع ذلك، فإنه لايزال هنالك الكثير مما يتعين القيام به لمضاعفة المنافع لكلا الجهازين. وقد أثر هذا المستوى للاتصال غير الرسمي أيضاً على التنسيق بينهما بشأن نظم الرقابة الداخلية. والتعاون المحدود في مرحلة التخطيط من الممكن أن يفضي إلى وظيفة رقابية غير مستخدمة لبيانات تم استخلاصها من نتائج عمل رقابي داخلي.

مفاهيم خاطئة

إن أحد المفاهيم الخاطئة الشائعة بين عملاء مختلفين، بما في ذلك بين الجهازين، هو أن وظيفة الرقابة الخارجية لم تستفد من عمل المدققين الداخليين. وكان السبب وراء هذا المفهوم هو النتيجة التي توصل إليها البحث بأن تبادل التقارير الرقابية بين الجهازين كان أمراً نادراً. وأشار البعض إلى أن السبب في ذلك يعود في المقام الأول إلى تباين في خطوط إعداد التقارير والتشريعات التي تنص على السرية. وقد

أكد هذا المفهوم فشل كلا الوظيفتين في إدراك كيف يمكن أن تساعد كل واحدة منهما الأخرى بشكل فعلي.

وينص قانون التدقيق الداخلي والتحقيقات المالية على أنه لايجوز للمدققين الماليين الكشف عن أية معلومات تم الحصول عليها خلال أعمال التدقيق الداخلي. والتقارير هي معدة لاستخدام السكرتير الدائم بشكل حصري لضمان السرية وحماية مصالح الهيئات الخاضعة للرقابة. ومع ذلك، فإن هذا الأمر لاينطبق على الأجهزة العليا للرقابة. والمراقب العام والمدققون الخارجيون هم محميون بموجب حقوقهم الدستورية، وتبعاً لذلك فإنه لايمكن معاملتهم كبقية المؤسسات الخارجية الأخرى. ومع أنه لم يتم النص من خلال التشريع على أنه يجوز لمكتب التدقيق الوطني عرض تقارير التدقيق الداخلي وأوراق العمل، إلا أنه لايوجد هنالك أي سبب يحول دون قيام مكتب التدقيق الوطني بذلك. وعليه، فقد تسائل المستجيبون عما إذا كان المدققون الخارجيون هم على وعي كافٍ بحقوقهم، وما إذا كانوا يستخدمون تلك الحقوق.

ومعظم المستجيبين أشاروا أيضاً إلى أن المدققين الخارجيين بشكل عام لم يطلبوا تقارير المدقق الداخلي، لأن كلا الصنفين من المدققين كانوا يعملون في نواحٍ منفصلة. وقد أدعوا بأن مثل ذلك قد حال دون حدوث تداخل وازدواجية في الأعمال، وهدر للموارد. وقد أشار البعض أيضاً إلى الفرص التي توفرت للتعاون في الممارسة العملية.

نقص الموارد

محدودية الموارد كانت ناحية هامة أخرى، وبالتحديد بالنسبة للمدققين الداخليين، الذين أبدوا امتعاضهم إزاء عدم كفاية الموارد، وادعوا بأنه كان بمقدورهم تغطية مساحة أوسع ضمن صلاحياتهم الرقابية الواسعة إلى حد ما، لو أنهم منحوا المزيد من الموارد البشرية والمالية. وادعوا أيضاً بأن معوقات تكثيف وقت العمل بسبب نقص الموارد قد قلصت من عدد الإستشارات التي كان من الممكن أن تجري بين الجهازين.

إعادة إنشاء الجدار

وللتخفيف من تلك الحواجز وتحسين العلاقة بين كلا الجهازين، فقد تم اتخاذ إجراءات في عدد من النواحي. وقد شملت تلك الإجراءات اتخاذ خطوات ملائمة من قبل كلا الجانبين بهدف إضفاء الرسمية على العلاقة القائمة بينهما. وتعزيز علاقات الإتصال والإستشارة، والإحتفاظ بسجلات العمل المنفذ. وفيما يلي بحث لكل إجراء من تلك الإجراءات.

إضفاء صفة الرسمية على العلاقة بين مكتب التدقيق الوطني ودائرة الرقابة والتحقيقات الداخلية (IAID)

إن إضفاء صفة الرسمية على العلاقة بين مكتب التدقيق الوطني المالطي ودائرة التحقيقات الداخلية قد يشكل الخطوة الأساسية التي يتعين اتخاذها للتغلب على الحواجز بينهما. ومن الممكن أن يتم ذلك من خلال إتفاق خطي منظم بموجب القانون، مع إيلاء اهتمام خاص لصلاحية الجهاز الأعلى للرقابة،

بحيث يبدو واضحاً بأن كلا الجهازين من الممكن أن يتعاونا معاً لغايات رقابية. والعمل معاً بموجب قبول ضمني لممارسات أو سلوكيات معينة قد يكون نقطة البداية. ومع ذلك فإن إضفاء صفة الرسمية على العلاقة من الممكن أن يضيف بالتأكيد مجالاً أوسع وقيمة أكبر للعمل الرقابي. وتبادل التقنيات والخبرات المفيدة بين كلا الجهازين من الممكن أن يشكل أيضاً سلسلة من الفوائد الإضافية.

ومن الممكن أن تصبح العلاقة رسمية بشكل تدريجي في المراحل المختلفة. ومن الممكن أن تتعزز من خلال مذكرة تفاهم تهدف إلى تحديد ووضع الأولويات لمجالات التعاون الممكنة. ومن المفضّل أن تأتي مثل تلك المذكرة، وخاصة ما بين الإدارة العليا لكلا الجهازين، بشكل إتفاق تشريعي خطي مكتوب. وقد أشار المستجيبون إلى أن المذكرة قد تؤدي إلى تحقيق المزيد من الألفة بين الطرفين.

اتصال واستعداد أفضل للتشاور

من الممكن تحسين العلاقات المتبادلة من خلال الإتصال المنظّم والمفتوح بشأن القضايا ذات الإهتمام المشترك. ويكون مثل هذا الإتصال مفيداً عند كل مرحلة من مراحل العمل الرقابي لضمان تحقيق أفضل نتائج ممكنة. والإجتماعات الدورية على مستوى الإدارة العليا (ربما كل أربعة أشهر) من الممكن أن تحقق المزيد من الفائدة إذا ما اشتملت على مناقشات لمسائل عامة ذات اهتمام حددت خلال الأعمال الرقابية.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن الترتيبات من الممكن أن تعد بالطريقة التي تضمن تبادل التقارير وأوراق العمل المفيدة بين الهيئتين دون أن تنتظر الواحدة منهما طلباً من الأخرى، طالما أنه لايوجد هنالك سرية أو ما يمنع عرض البيانات. ومع ذلك، فقد رأى البعض بأن مثل ذلك من الممكن أن يؤدي حتماً إلى تبادل وثائق قد لايتم استخدامها بشكل فعلي. ولتجنب تلك المشكلة، فإن المعلومات التي سيتم تبادلها بهذه الطريقة سوف تقتصر على المعلومات ذات الصبغة العامة. مثل الملاحظات على أوجه الإنحراف بشكل عام التي من الممكن أن تكتشف في دوائر معينة، وخاصة في المراحل الأولية.

وعلاوة على ذلك، فإن المعيار الدولي للأجهزة العليا (ISSAI) رقم 1610 *استخدام عمل المدققين الداخليين* يؤكد على الحاجة إلى إيجاد نقطة مرجعية بين المدققين الداخليين والخارجيين. ومع ذلك، وكما رأينا، فإن التنسيق الجيد يمكن تحقيقه عندما يعبّر الطرفان عن رغبتهما بالتشاور والتنسيق فيما بينهما. وبالتأكيد، فإن مثل هذا الأمر هو ليس بالأمر السهل، لأن أعضاء فريق كل طرف هم بحاجة إلى الاقتناع بأن مثل تلك المشورة سوف تفضي بالفعل إلى وضع مريح لكلا الجانبين.

الإحتفاظ بسجلات العمل

الإحتفاظ بسجلات متفق بشأنها لدى كلا الطرفين، وتسهيل عملية استخدام تلك السجلات وتوفيرها لكل طرف سوف يشكل خطوة أخرى بالإتجاه الصحيح. وكما هو مبين في الشكل 2، فمن الممكن أن تشمل السجلات التي يمكن الإحتفاظ بها وتبادلها من قبل أي من الطرفين إلى جانب الرأي الرقابي، قضايا تتعلق بالرقابة، والإلتزام، وقضايا رئيسة أخرى.

الشكل 2: الاحتفاظ بسجلات رقابية نموذجية

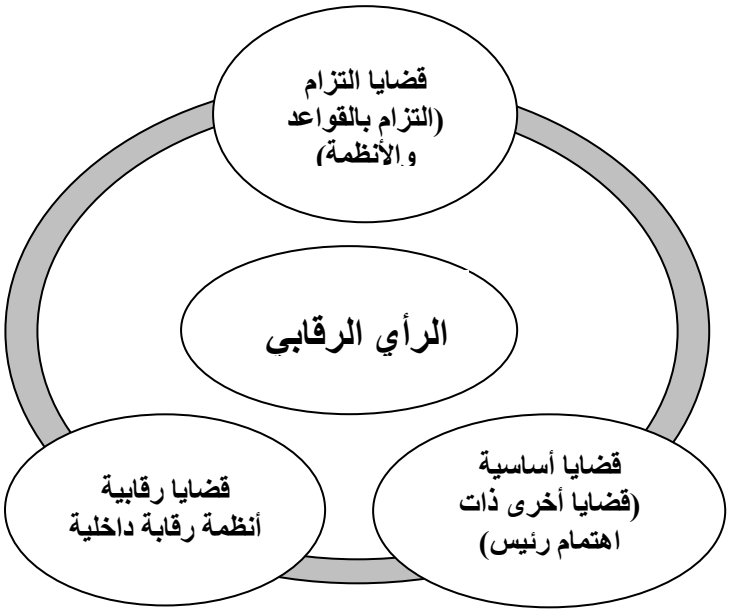

وبالطبع، فإن مثل تلك الأداة ستمكن كلا المجموعتين من المدققين من إدارة مهامهم الرقابية بشكل أكثر فعالية. على سبيل المثال، عند إعداد خطة رقابية، فإن كلا الجهازين سوف يعلمان ما إذا كانت ناحية معينة هي عالية الخطورة أم لا.

تخطي الجدار

لا يمكن للعلاقة بين مكتب التدقيق الوطني ودائرة الرقابة والتحقيقات الداخلية أن تشهد المزيد من التقدم ما لم يتم تكريس المزيد من الموارد التي تضمن توفر وحدات للرقابة الداخلية داخل كل وزارة، والتي هي حتى الآن غير متوفرة. وسوف يتطلب هذا الأمر تحقيق اللامركزية لوظيفة الرقابة الداخلية وفي الوقت ذاته الاحتفاظ بوحدة مراقبة مركزية. بالإضافة إلى ذلك، فإن اللجان الرقابية على مستوى كل وزارة سوف يوفرون الفرصة للمدققين الداخليين والخارجيين للإجتماع عند هذا المستوى اللامركزي.

الشكل 3 يعرض نموذجاً لمهمة رقابية داخلية غير مركزية مع وجود علاقات ارتباط مع مدققين خارجيين.

الشكل 3: توحيد المهمة الرقابية: تحقيق اللامركزية للرقابة الداخلية وربطها بالمدققين الخارجيين

اللجان الرقابية، المدققون، والمجلس الإشرافي

ستصادق اللجان الرقابية على الخطط الرقابية وسوف تقوم بعد ذلك بالتقرير إلى مجلس إشرافي، الذي سيعمل كرئيس للجان الرقابية

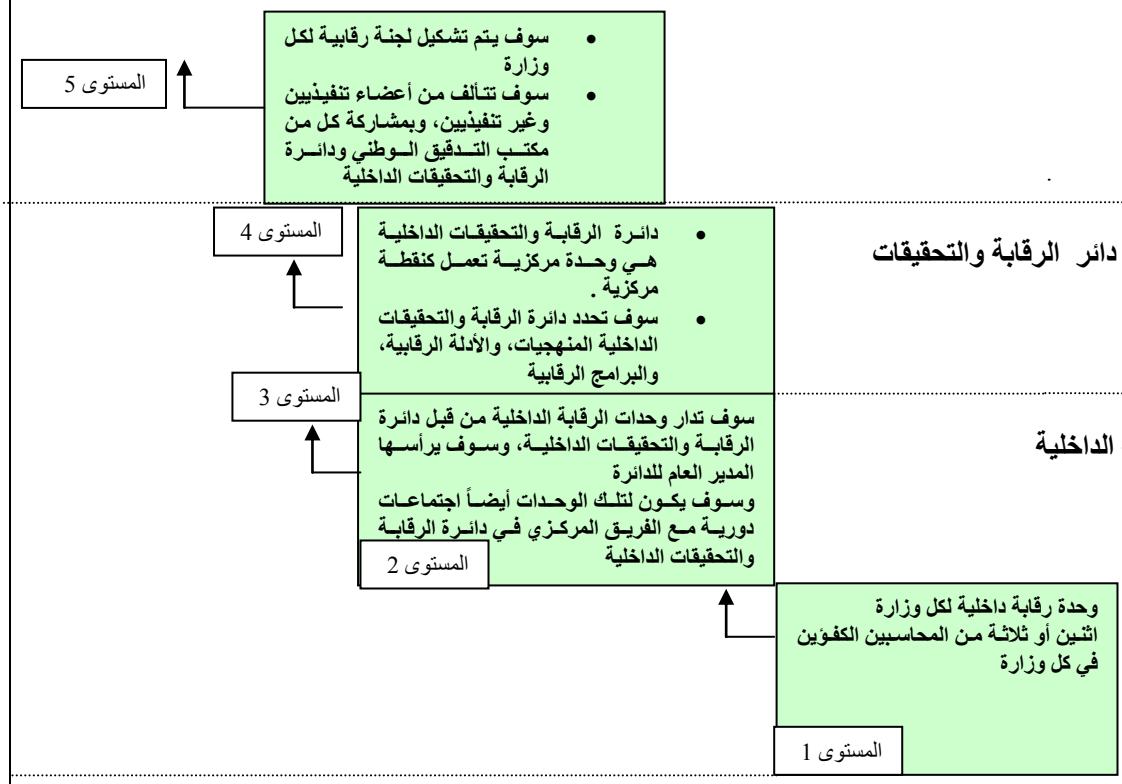

ومثل تلك الهيكلة المقترحة أعلاه سوف تضمن التوازن بين اللامركزية المطلوبة للرقابة الداخلية (وبما يضمن الحفاظ على صلتها بالعمل الرقابي) والتكامل المطلوب للمهمة الرقابية، للحفاظ على الصورة الرقابية الوطنية العامة بالتعاون الوثيق مع المدققين الخارجيين.

استنتاجات

في القطاع العام في مالطا، يحتاج سواء المدققون الداخليون أوالخارجيون إلى اكتساب مكانه أعظم كل في عيني الآخر. ولكي يحدث هذا، فإن عدداً من الخطوات سوف تتخذ لتعزيز فعالية وكفاءة الرقابة. وضمن الطيف العام لأنشطة الرقابة الحكومية، فإن الشيء الأساسي لكلا الوظيفتين هو أن أن ينظر إلى كلا الوظيفتين على أنهما مكملتين لبعضهما البعض، بدلاً من أن ينظر لهما على أن كل واحدة منهما على أنها تخطو فوق خطوات الأخرى.

ولمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بالمؤلف على العنوان التالي:

Sharon_zammit16@hotmail.com and peter.j.baldacchino@um.edu.m

المدققون ومهارات الاتصال الفعال

بقلم حسن خوزرافي، محكمة الرقابة العليا للجمهورية الإسلامية الإيرانية

المحاسبة والتدقيق هما حقلان دراسيان محاسبيان لايضمان عادة حقول دراسية معينة مثل العلاقات العامة، وعلم النفس الإجتماعي، والإتصال الانساني كمساقات أساسية. ومع ذلك، ولأن التدقيق

والمحاسبة ينفذان من قبل عناصر بشرية، فقد يكون إغفال مثل تلك النواحي أمراً سلبياً. وإلى جانب ضرورة أن يتمتع المدققون بالمهارات والخبرات اللازمة التي تمكنهم من القيام بمهامهم، فإنه يتعين عليهم أيضاً التدرب على مهارة هامة جداً أيضاً وهي : الإتصال الفعال.

وفي الحقيقة، فإن الهيئات الحكومية غالباً ما تفضل عدم إجراء الرقابة عليها وقد تقاوم المدققين. وقد تسهم مهارات الإتصال الفعال، في تلطيف الوجه الجاف والعدواني للرقابة، وقد تجعله أكثر قبولاً لدى الهيئات الخاضعة للرقابة. والمدققون الذين يلقون الآخرين بوجوه عابسة ومزاج سيء سوف لن يحالفهم النجاح بتنفيذ مهامهم، على سبيل المثال، عندما يطلب مثل هؤلاء المدققين من الهيئة الخاضعة للرقابة معلومات، فقد ترفض الهيئة طلبه، أو تزوده بوثائق أخرى غير التي طلبها، وقد تضلله أو تضيّع وقته.

والهدف الرئيس وراء تطوير مهارات إتصال فعال هو خلق لغة مشتركة مفهومة بين المدققين والهيئات الخاضعة للرقابة. وهنالك مثل فارسي يقول " الكلمة الحلوة تخرج الأفعى من وكرها". ومن الممكن أن يعزز الإتصال الفعال الثقة بين المدققين والهيئات الخاضعة للرقابة. وقد أثبتت الخبرة أن الأشخاص الذين يملكون مهارات اتصال فعالة يصلون إلى مبتغاهم بصورة أسرع من هؤلاء الذين لايملكون مثل تلك المهارة. وقد يوقع هؤلاء الأخيرين أنفسهم في مواقف معقدّة ومشاكل كبيرة كان بإمكانهم تفاديها.

وحيث أن الكائن البشري هو مخلوق إجتماعي، فإن مهارات الإتصال الفعال، سوف تخدم المدققين بشكل جيد سواء خلال الوظيفة أو في حياتهم الشخصية. وإذا ما كان المدققون غير قادرين على تحقيق اتصال فعال مع أفراد عائلتهم، فإن ذلك سيؤثر على عملهم وسوف يؤدي بهم إلى الضجر، وعدم التوازن النفسي، وأمراض نفسية. ومثل تلك المشاكل سوف تؤدي بالتأكيد إلى زيادة تكاليف التدقيق، وسوف تؤثر سلباً على جودة التقارير الرقابية وأداء الجهاز الرقابي. بالإضافة إلى ذلك، فإن المدققين الذين يفتقرن إلى الإتصال الفعال سوف يقعون في خلافات مع زملائهم ورؤسائهم ضمن هيئاتهم، الأمر الذي سيؤدي إلى الإضرار بسمعتهم المهنية وتعرضهم لتقييم وظيفي متدني. وسوف يؤثر ذلك أيضاً على ترفيعاتهم وترقياتهم الوظيفية.

ومن الممكن أن يضفي الإتصال الفعال على المدققين الكاريزما – الشخصية الجاذبة– ويشجع الآخرين على الاقتداء بهم. وإذا ما تمكن الواحد فيهم من تحقيق اتصال فعال، فإن ذلك يظهر بأن مثل

هذا الشخص هو شخص فعال ومفيد في حياته الشخصية والإجتماعية. وبالإضافة إلى تعاملهم مع الناس، فإن المدققين يتعاملون أيضاً مع عدد كبير من الإحصائيات، والتقارير، والسجلات المالية، والوثائق المحاسبية، والتحليلات الرقمية. ومن الممكن أن تساعد مهارات الإتصال الفعال على منح المدققين الثقة التي يحتاجون إليها في التعامل مع تلك الأمور وتجنب إتخاذ أية قرارات أو خطط متسرعة غير متعمقة بما فيه الكفاية. والمدققون الذين يملكون مثل تلك المهارات سوف يسهمون في تعزيز العملية التطويرية لهيئاتهم وبلدانهم.

ومن الممكن أن تسهم الانتوساي والمنظمات الأخرى في إعداد إرشادات/ نشرات تعليمية تتعلق بالتوعية

بمسائل الإتصال الفعال. ويمكن القول أنه من خلال مهارات الإتصال الفعال، من الممكن للأجهزة العليا للرقابة أن تمنع الفساد، وغسيل الأموال، وتزييف التقارير، مما سيفيد كافة الدول والهيئات.

ولمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بالمؤلف على العنوان الالكتروني khosravi@yahoo.com

بقعة ضوء
حول معايير التدقيق الدولية للأجهزة العليا للرقابة (ISSAIs)

بقلم ميت إي ماتهياسن، سكرتارية لجنة المعايير المهنية

المقال الأول تحت هذا العنوان كان قد نشر قبل عام واحد في نيسان 2011، وتبعاً لذلك فإنه يبدو أن من الملائم التركيز على التقدم الحاصل خلال الإثني عشرة سنة الماضية، وخاصة فيما يتعلق بزيادة الوعي بشأن المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة (ISSAI) وإرشادات الانتوساي بشأن الحاكمية الرشيدة (INTOSAI GOV) ، وإيجاد متابعة ملائمة لإطار عمل (ISSAI) ، والبناء على المجهود الحالي لتطبيق (ISSAIs).

حقائق وأرقام حول أنشطة زيادة الوعي

تم تشكيل فريق العمل الخاص بزيادة الوعي بشأن معايير التدقيق الدولية للأجهزة العليا للرقابة في كانون ثاني 2011، ويحظى الفريق بتمثيل كبير ضمن مناطق الانتوساي المختلفة. وكان من ضمن مهامه الأولى تطوير عروض بوربوينت، وفولدرات وبروشورات مطبوعة ليتم توزيعها خلال البرامج التدريبية الخاصة بزيادة الوعي. وطوال عام 2011، كان هنالك طلب كبير على خدمات فريق العمل. وقد قام أعضاء لجنة المعايير المهنية بتقديم 20 عرض بشأن إطار عمل (ISSAI) بشكل عام وبشأن كل معيار على حدة إلى مدى واسع من متلقين – من الإجتماع السنوي للأجهزة الرقابية الوطنية للدول الأعضاء في حلف الناتو، ومن مؤتمر اليوروساي، ومن أعضاء من تونغا في مؤتمر الباساي، وأعضاء من كركاس من اجتماع الجمعية العمومية للأولاسيفس. وقد تمت تغطية عدد كبيرمن المناطق في تلك المناسبات، وسوف تتواصل أنشطة العروض هذا العام لضمان المزيد من التعريف بإطارعمل (ISSAI)، وفتح الطريق أمام تطبيقه في كافة مناطق الأنتوساي.

ومن الصعب تحديد الدرجة الحقيقية التي أحرزت في زيادة الوعي بشأن (ISSAI) كنتيجة للجهود التي ذكرت أعلاه– وقياس تأثير هذا النوع من الأنشطة هو أمر في غاية الصعوبة. ومع ذلك، فقد تم خلال عام 2011 توزيع حوالي 1500 نسخة من المواد المختلفة المتعلقة بالتوعية بـ (ISSAI) والتي أعدت من قبل فريق العمل الخاص بزيادة الوعي بشأن معايير التدقيق الدولية للأجهزة العليا للرقابة، وتم تعليق حوالي 100 بوستر على جدران قاعات مؤتمرات دولية مختلفة. وعلاوة على ذلك، فقد ارتفع عدد زيارات الموقع الإلكتروني الخاص بـ (ISSAI) بنسبة 45% منذ نهاية عام 2010 حتى نهاية عام 2011، مما يؤشر أيضاً على اهتمام متزايد في (ISSAI) بين أعضاء الانتوساي.

نموذج التطبيق التمهيدي لـ (ISSAI)

في اجتماعه المنعقد في تشرين أول 2011، صادق المجلس التنفيذي للانتوساي على ما يعرف بنموذج التطبيق التمهيدي للمعايير، والذي تم إعداده من قبل رؤساء كل من لجنة بناء القدرة، ولجنة المعايير المهنية للانتوساي، ومبادرة تنمية الانتوساي. ويعكس النموذج الأولوية الإستراتيجية التي تنتهجها الانتوساي حالياً في تطبيق إطار عمل (ISSAI).

والهدف الرئيس من نموذج التطبيق التمهيدي للمعايير، هو ضمان الحفاظ على هذه المستوى الكبير من التقدم الذي تحقق من خلال أنشطة زيادة الوعي وإيجاد فهم مشترك بشأن الكيفية التي يمكن من خلالها تطبيق (ISSAIs) من قبل الأجهزة العليا للرقابة، مع الأخذ بعين الإعتبار لحرية كل جهاز أعلى للرقابة في اختيار النهج الذي يتلائم والإطار التشريعي لبلده.

ومن حيث المبدأ، فقد قسم النموذج التمهيدي لتطبيق المعايير ضمن ثلاث مراحل، حيث انيطت مسؤولية تولي كل مرحلة بهيئة معينة من هيئات الانتوساي:

- المرحلة 1: زيادة الوعي بأهمية (ISSAI)
- المرحلة 2: تسهيل عملية اتخاذ القرار بشأن تطبيق (ISSAI)

- المرحلة 3: دعم تطبيق (ISSAI)

ويمكن الحصول على النص الكامل لنموذج التطبيق التمهيدي للمعايير من خلال الموقع الإلكتروني:
http://psc.rigsrevisionen.dk/media (1664,1033)/ISSAI_Roll-Out_Model.pdf.

ويحدد النموذج الإجراءات التي يتعين على لجنة المعايير المهنية ولجنة بناء القدرة ومبادرة الانتوساي للتنمية تنفيذها للايفاء بمسؤولياتها عند كل مرحلة. وسوف يتم تزويد المجلس التنفيذي بالتقدم الحاصل في مجال تطبيق النموذج.

المراجعة الدورية للمعايير

المتابعة المستمرة لإطار العمل وضمان أنه يعكس أحدث التطورات في الرقابة على القطاع العام هي ناحية أساسية. وتبعاً لذلك، ففي عام 2011، اتفقت اللجان واللجان الفرعية ومجموعات عمل الانتوساي بشأن الفترات الزمنية التي يتعين أن تراجع فيها المعايير والإرشادات المتعلقة بالحاكمية الرشيدة للانتوساي. ولتسهيل الرجوع إليها، فقد تم تحديد فترات المراجعة تحت كل وثيقة معيار على حدة، على الموقع الإلكتروني www.issai.org /composite-192.htm. وبالإضافة إلى مراجعة المعايير في المستوى 3 لإطار العمل، فإنه من المتوقع أن تجري مراجعة المعيارين رقم 1620 و 1720 ضمن المستوى 4 من إطار العمل خلال عام 2012.

أنشطة زيادة الوعي المنفذة عام 2012

إلى جانب الأنشطة التي تمت الإشارة إليها في نموذج التطبيق التمهيدي للمعايير، فإن أعضاء لجنة المعايير المهنية هم أيضاً مهيئون لعبور المحيطات والقارات في عام 2012 لزيادة المعرفة بإطار عمل ISSAI.

وسوف يتم تحديد عدد المهام المتعلقة بزيادة الوعي التي سيتم تنفيذها بناءً على عدد الطلبات على الوثائق التي ستتسلمها السكرتارية. ومع أن عام 2011 كان عاماً مفعماً بالعروض نوعاً ما، حيث تم تسلم 20 عرضاً من مختلف أنحاء العالم، إلا أن لجنة المعايير المهنية تأمل أن توفر على الأقل نفس العدد في عام 2012. وإذا ما كانت لديك معلومات بشأن انعقاد حدث ما أو كنت تخطط لعقد حدث ما، حيث سيكون من الملائم تقديم عرض سواء حول موضوع عام أو موضوع فني محدد بشأن (ISSAIs)، فإنه يمكنك ارسال ايميل على العنوان التالي: psc@rigsrevisionen.dk

آخر الأنباء حول تعاون الانتوساي مع الجهات المانحة

وجهات نظر مانحين حول الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، والمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة، وتعاون الانتوساي مع الجهات المانحة في مجال المنح

أعد من قبل سكرتارية تعاون الانتوساي مع الجهات المانحة

تم مؤخراً توقيع مذكرة التفاهم بين الانتوساي ومجتمع المانحين من قبل بنك التنمية الإسلامي، وست عشرة جهة مانحة (والمؤسسات المالية الدولية الخمس). ولتوفير وجهة نظر متعمّقة حول لماذا وقّعت هذه الهيئات مذكرة التفاهم تلك، وما هو أكثر ما يهمها من خلال دعمها للأجهزة العليا للرقابة وللأنتوساي، وماهي تطلعاتها إزاء المستقبل، فقد استطلعنا آراء مانحين في كل من المملكة المتحدة، وإيرلندا، وكندا. ونحن ممتنون للسيد ستيفن شاربليس في وزارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة (DFID)، وآن باري في هيئة المساعدات الإيرلندية، وماثيو لافرينير في هيئة التنمية الكندية الدولية (CIDA) على ما زودونا به من آراء.

تعزيز المساءلة للأجهزة العليا للرقابة

أولاً، تقدر الدول المانحة دور ومخرجات الأجهزة العليا للرقابة، باعتبارها نواة مؤسسات الدولة، لاسيما دورها في تعزيز المساءلة. وبالنسبة لهيئة التنمية الكندية، فإن الأجهزة العليا للرقابة تلعب دوراً حيوياً في مساءلة الحكومة وتحسين فعالية وكفاءة الموارد العامة. وعلى نحو مشابه، تدرك هيئة المساعدات الايرلندية الحاجة إلى تعزيز المساءلة لمواطني الدول التي تعمل فيها وتحترم الدور الذي تلعبه الأجهزة العليا للرقابة في فحص وإعداد تقارير مستقلة حول استخدام الأموال العامة. وتسهم الأجهزة العليا للرقابة القوية أيضاً في تلبية متطلبات المساءلة في الدول المانحة نفسها، على سبيل المثال، تعتمد هيئة المساعدات الإيرلندية على مخرجات عمل الجهاز الأعلى في توفير التأكيد الرقابي– لاسيما في القطاعات التي توفر الدعم بالإستناد إلى الأنظمة الحكومية للدولة– وكذلك التأكيد الرقابي الخارجي بشأن نفقات أموال دافعي الضرائب الإيرلنديين. وترى وزارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة (DFID) إمكانية إضافية في مساهمات الجهاز الأعلى للرقابة في مجال تحسين مردود الأموال للانفاق الحكومي، بما في ذلك المساعدات، والمزيد من التركيز حول ما تم إحرازه بأموال المساعدات (أجندة النتائج). ووفقاً لما صرح به اندرو ميتشل، وزير الدولة لشؤون التنمية الدولية للمملكة المتحدة. "علينا أن نبرهن، بالشكل الذي لايدع أي مجال للشك أن كل مئة بنس من أموال دافعي الضرائب تولد باوناً من المردود التنموي" . ومع تزايد تركيز وزارة التنمية الدولية وآخرين على قياس وتمويل نتائج التنمية، مثل نسبة الإلتحاقات الإضافية بالمدارس، فقد يتجهون إلى الأجهزة العليا للرقابة (من بين آخرين) للحصول على التأكيد بشأن صحة بيانات النتائج والنظم الإحصائية.

وجهة نظر من وزارة التنمية الدولية للمملكة المتحدة

تخطط حكومة المملكة المتحدة إلى زيادة المنح التي تقدمها بنسبة كبيرة خلال السنوات القليلة القادمة. وتولي وزارة التنمية الدولية المزيد من الاهتمام بشأن ما تم إحرازه فيما يتعلق بالمساعدات التي تقدمها (بما في ذلك مردود الأموال)، واستخدام البراهين، وتعزيز الشفافية والمساءلة. ولدور الأجهزة العليا للرقابة في الدول الشريكة تأثير كبير على جدول العمل هذا.

وتعتبر وزارة التنمية الدولية وزارة لامركزية إلى حد كبير، وقد خصص جزء كبير من أموالها لبرامج قطرية، والتي تدار من خلال مكاتب في الدول الشريكة. وبعض تلك البرامج يتضمن توفير الدعم للأجهزة العليا للرقابة، إما بشكل مباشر أو من خلال مشروع واسع النطاق. ويوفر تعاون الانتوساي مع الجهات المانحة الفرصة لاستكمال وتعزيز فعالية مثل هذا الدعم على مستوى الدولة.

وجنباً إلى جنب مع منظماتها الإقليمية، توفر الانتوساي هيكلة يمكن من خلالها تحقيق المزيد مما يمكن تحقيقه من خلال إجراءات على مستوى الدولة لوحدها- من خلال اقتصاديات الحجم الكبير (عن طريق توفير المساعدات على المستوى الاقليمي والدولي، ومن خلال آليات تطوير المعايير، وتبادل الخبرات، وممارسة ضغوطات كبيرة من أجل تنفيذ التحسينات. وفيما يتعلق بالمساعدات المقدمة من قبل أجهزة عليا للرقابة إلى أجهزة عليا للرقابة أخرى فقد ضمت الانتوساي متلقي ومزودي مساعدات ويمكنها المساعدة في حل القضايا المتعلقة بالعرض والطلب. ويمكن للانتوساي أن تحقق أكثر من ذلك من خلال العمل بشكل جماعي. وتعمل الانتوساي على تطويرهم من خلال جعلهم جزءاً من شبكة عمل. ومبادرة التعاون بين الانتوساي والمانحين تمنح المانحين مثل وزارة التنمية الدولية فرصة للمساهمة في هذة الناحية.

توفير المساعدات من خلال أنظمة الدولة

ثانياً، معظم المانحين هم ملتزمون بسياسات وطنية تربط توفير المساعدات بشروط معينة، مثل التعهد بتخفيض نسبة الفقر واحترام حقوق الإنسان. ووجود نظم تحكم الادارة المالية العامة تتمتع بجودة عالية، أوالتعهد بتعزيز تلك النظم هو واحد من أكثر الشروط شيوعاً. وفي هذا السياق، فإن توفر أجهزة عليا رقابية قوية هو ناحية حيوية في عمل وكالة التنمية الدولية الكندية لتسريع التحسين الشمولي لإجراءات ونظم شركائها. والأجهزة العليا للرقابة هي مصدر هام للمعلومات التي تحتاجها وكالة التنمية الدولية الكندية لمتابعة التقدم في الإدارة المالية العامة. وعلى نحو مشابه، فقد أضافت وزارة التنمية الدولية للمملكة المتحدة تعهد "تعزيز المساءلة المحلية" إلى التعهدات التي تتوقعها من الحكومات الشريكة. وعند تقييم هذا التعهد عند بحث الدعم المالي، تأخذ وزارة التنمية الدولية بعين الإعتبار تعهد الدولة الشريكة بتعزيز الرقابة الخارجية والرقابة التشريعية ذات العلاقة.

شبكة الإتصال الدولية المتميزة للانتوساي

جميع الموقّعين على مذكرة التفاهم يدركون ويولون أهمية كبيرة لمسألة قيمة التعاون مع مجتمع الانتوساي، ككل ومع كل جهاز أعلى للرقابة على حدة. ويدركون أيضاً بأن الانتوساي تتمتع بميزة الجمع بين أجهزة عليا للرقابة من 190 دولة والذين أبدو التزامهم بتشارك الأهداف ومساعدة كل منهم الآخر والتعلم منه. ولايوجد هنالك شبكات اتصال دولية أخرى تكافيء الانتوساي بهذا النطاق الواسع والتاريخ الطويل من التعاون في نواحٍ مثل الضرائب، والمشتريات، والإحصاءات، والسياسات . وأشارت السيدة آن باري أنه في مايتعلق بهيئة المساعدات الإيرلندية " فقد جمعت مذكرة التفاهم الموقعة بين الانتوساي والجهات المانحة الموارد الثمينة للأجهزة العليا للرقابة للعمل معاً من أجل تحديد أين تكمن الاحتياجات الفعلية وحشد الخبرات والتجارب اللازمة للتخطيط والمساعدة في تحقيق أكبر تقدم ممكن في مجال تطويرالأجهزة العليا للرقابة.

تعزيز فعالية الخدمات التنموية

العديد من المانحين لديهم تاريخ طويل من الدعم للأجهزة العليا للرقابة وللانتوساي قبل التعاون الحالي بين الانتوساي والجهات المانحة. على سبيل المثال، صرح السيد ما ثيو لافرينين " أن كندا تفخر بتاريخا الطويل من الدعم لتعزيز قدرة الأجهزة العليا للرقابة للدول الشريكة، سواء من خلال شراكاتنا الناجحة مع مبادرة تنمية الانتوساي ومؤسسة الرقابة الشاملة الكندية، أو من خلال مشروعاتنا العديدة في بناء القدرة مع أجهزة عليا للرقابة على المستوى القطري". وقد جمعت مبادرة تعاون الانتوساي/ والجهات المانحة بين تلك الأشكال المختلفة من الدعم ضمن أسلوب أكثر استراتيجية وتنسيقاً من أجل بناء أجهزة عليا للرقابة أكثر قوة وفعالية.

وبالنسبة للعديد من المانحين، فإنه ببساطة من غير الممكن أو الفعالية الحفاظ على وجود كبير في جميع الدول التي تحتاج إلى دعم. وتوفر مبادرة التعاون بين الانتوساي والجهات المانحة الفرصة لاستكمال وتعزيز فعالية الدعم المالي على المستوى القطري. وبالنسبة للمانحين في الدول الصغيرة، فإن مبادرة التعاون توفر الفرصة أيضاً للمساهمة في التنمية إلى ما هو أبعد من حدود الدول والمناطق التي يعملون

فيها. وتتيح مذكرة التفاهم بين الانتوساي والجهات المانحة المجال لجمع تمويلات بأقصى كفاءة ممكنة وبما

يحقق في المحصلة أقصى درجة من التحسين لأعمال الأجهزة العليا للرقابة في العالم النامي.

وقد كان السبب وراء دعم بعض المانحين لمذكرة التفاهم بين الانتوساي والجهات المانحة هو ما تضمنته من مباديء جوهرية. ونظراً لعدم الرضى بشأن نتائج التنمية والطريقة التي كانت أموال المساعدات تصرف من خلالها فقد تم في بداية عام 2000 التوصل إلى إجماع جديد بشأن فعالية المساعدات. وقد وضع هذا الإجماع الجديد قيادة وملكية التنمية، وموائمة الدعم المقدم من المانحين مع الخطط الوطنية، وتنسيق الدعم الموفر من المانحين في صلب الإصلاحات المتعلقة بإصلاح الطريقة التي من خلالها يتم توفير الدعم. وقد جسدت مذكرة التفاهم بين الانتوساي والجهات المانحة هذه المباديء من خلال التركيز على الدور المحوري لخطط العمل التنموية والإستراتيجية المقررة على مستوى الجهاز الأعلى للرقابة والمستوى الإقليمي والدولي، ودعم المانحين لتلك الخطط، وتنسيق الدعم للأجهزة العليا للرقابة (سواء كان الدعم مقدم من جهاز أعلى للرقابة إلى آخر أومن قبل الجهات المانحة). وتؤمن وكالة المساعدات الإيرلندية بأن مذكرة التفاهم بين الانتوساي والجهات المانحة وما تضمنته من أهداف تتفق بشكل جيد مع أجندة فعالية المساعدات، من حيث أنها تتيح الفرصة للمانحين للعمل معاً باتجاه تحقيق الأهداف المشتركة. والنداء الدولي الحالي لتقديم مقترحات للحصول على الدعم لأنشطة بناء القدرة (أنظر www.idi.no) يوفر قاعدة أساسية لضمان أن المساعدة التنموية قد بنيت على احتياجات ومتطلبات الأجهزة العليا للرقابة لا على أولويات المانحين.

المستقبل: إمكانيات غير مستغلة

ولو نظرنا إلى المستقبل، فإنه من الواضح أنه في حين أن دعم الأجهزة العليا للرقابة، والانتوساي، ومبادرة التعاون بين الانتوساي والجهات المانحة يعالج أهداف متعددة للجهات االمانحة، إلا أنه لايزال يوجد هنالك امكانيات غير مستغلة. ووفقاً للسيدة آن بيري من هيئة المساعدة الإيرلندية" فهنالك تركيز كبير على بناء القدرة، والتي تعتبر مسألة أساسية بالنسبة للأجهزة العليا للرقابة في الدول النامية وهامة جداً أيضاً، ومع ذلك، فإنه إلى جانب تلك القضية هنالك حاجة إلى الاستقلالية بالنسبة للعديد من الأجهزة العليا للرقابة، ويحتاج هذا الأمر إلى المزيد من الإهتمام وبطريقة أكثر مباشرة وتنظيماً إذا ما أردنا تحقيق المزيد من الاعتمادية على مخرجاتها". ولمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بسكرتارية التعاون بين الانتوساي والمانحين من خلال العنوان الإلكتروني idi@idi.no

الجمعية العامة للأمم المتحدة تتبنى قرار تعزيز استقلالية الأجهزة العليا للرقابة

في 22 كانون أول عام 2011، تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار أ/66/ 209 " تعزيز كفاءة ومساءلة وفعالية وشفافية الإدارة العامة من خلال تعزيز الأجهزة العليا للرقابة". وقد جاء تبني هذا القرار تتويجاً للجهود المشتركة لجميع الأجهزة العليا للرقابة الرامية إلى تعزيز الاستقلالية وتأمين اعتراف بإعلاني ليما والمكسيك. وما كان لهذا النجاح أن يتحقق لولا الجهود التي بذلها كل جهاز أعلى للرقابة ضمن مجتمع الانتوساي لتحديد متطلباته ضمن حدود صلاحيته، والتي وفرت مضموناً ومصداقية لشعار الانتوساي " الخبرة المتبادلة تفيد الجميع".

قرار الأمم المتحدة

يمثل قرار الأمم المتحدة نقطة تحول هامة في الستين عاماً من تاريخ الانتوساي. وبموجبه، عبّرت الجمعية العامة للأمم المتحدة عن اعترافها ولأول مرة بأن:

- الأجهزة العليا للرقابة لايمكنها القيام بمهامها بشكل موضوعي وفعال ما لم تكن مستقلة عن الهيئات الخاضعة لرقابتها ومالم تكن محمية ضد أي تأثير خارجي.
- وما لم يكن لها دور هام تلعبه في تعزيز الكفاءة، والمساءلة، والفعالية، والشفافية للادارة العامة والذي هو عنصر هام في تحقيق أهداف التنمية الوطنية والأهداف التنموية المتفق بشأنها على الصعيد الدولي، مثل الأهداف التنموية للألفية.

ومن خلال القرار، عبّر أعضاء الأمم المتحدة عن تقديرهم لعمل الانتوساي في تعزيز المزيد من الكفاءة والمساءلة والفعالية والشفافية والتلقي والاستخدام الكفؤ والفعال للموارد العامة بهدف ضمان مصلحة المواطنين. وعبّر القرار أيضاً عن تقديره لإعلاني ليما والمكسيك، وشجّع الدول الأعضاء على تطبيق وبالأسلوب الذي يتفق مع هياكلهم المؤسسية الوطنية، المباديء المتضمنة في كلا الإعلانين. وأخيراً، فقد شجّع القرار الدول الأعضاء ومؤسسات الأمم المتحدة ذات العلاقة على تكثيف تعاونهم مع الانتوساي في مجال بناء القدرة والنواحي الأخرى الهادفة إلى تعزيز الحاكمية الرشيدة من خلال ضمان الكفاءة والمساءلة والفعالية والشفافية التي توفرها الأجهزة العليا للرقابة القوية.

وقد أصبح قرار الأمم المتحدة الآن في متناول جميع الأجهزة العليا للرقابة والذي يتيح المجال أمامهم للإصرار على تطبيق المباديء الأساسية للاستقلالية. وتشجيع الجمعية العامة للأمم المتحدة كافة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على تطبيق المباديء المتضمنة في إعلاني ليما والمكسيك سوف يزيد من عزم وإصرار كافة الأجهزة العليا للرقابة على بلوغ الاستقلالية، وبالتحديد هؤلاء الذين يكافحون من أجل بلوغ العناصر الأساسية للاستقلالية.

خطوات المتابعة

وللتأكيد على أهمية هذا القرار ومساعدة كافة أعضاء الانتوساي على تحقيق مباديء الاستقلالية، فقد قامت الأمانة العامة للانتوساي بإعداد مسودة بلاغ إلى كافة أعضائها تشرح فيه مضمون القرار، وفوائده ومنجزاته. وقد وقع هذا البلاغ من قبل رئيس المجلس التنفيذي للانتوساي والأمين العام للانتوساي، وكذلك رؤساء والأمناء العامون لمجموعات العمل الإقليمية، لتأكيد الأهمية الدولية والقبول الدولي للقرار. وقد اتصل الأمين العام بمجموعات العمل الاقليمية الخمس بهذا الخصوص.

وعلاوة على ذلك، فقد تم إعداد نموذج مسودة خطاب والتي يمكن للأجهزة العليا للرقابة إرساله إلى هيئاتهم التشريعية لإعلامهم بهذا القرار. وقد تم تعديل مجلد الانتوساي " العمل معاً من أجل استقلالية الأجهزة العليا للرقابة" ليتضمن النص الكامل للقرار.

ومدعمة بقرار الأمم المتحدة الذي يركز على أهمية تطبيق المباديء الأساسية لاستقلالية الجهاز الأعلى للرقابة، فإنه يتعين على الأجهزة العليا للرقابة أن تكون في موقع يؤهلها لبحث حقها في الحصول على الاستقلالية مع برلماناتها وهيئاتها التشريعية.

ولمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بسكرتارية الانتوساي على العنوان:
intosai@rechnungshof.gv.at .

النص الكامل لقرار الأمم المتحدة أ/209/66 حول استقلالية الأجهزة العليا للرقابة

تعزيز الكفاءة والمساءلة والفعالية والشفافية للإدارة العامة من خلال تقوية الأجهزة العليا للرقابة

الجمعية العامة

اشارة إلى قرار المجلس الإقتصادي والإجتماعي رقم 2/2011 تاريخ 26 نيسان 2011،

وإشارة أيضاً إلى القرارين رقم 55/59 تاريخ 2 كانون أول 2004 و 34/60 تاريخ 30 تشرين ثاني 2005 والقرارات السابقة بشأن الإدارة العامة والتنمية،

وبالإشارة كذلك إلى إعلان الألفية للأمم المتحدة،

تؤكد الجمعية العامة الحاجة إلى تحسين الكفاءة والمساءلة والفعالية والشفافية للادارة العامة

وتؤكدعلى أن للإدارة العامة الكفؤة والمسؤولة والفعالة والشفافة دور أساسي تلعبه في تطبيق الأهداف التنموية المتفق بشأنها دولياً بما في ذلك الأهداف التنموية للألفية،

وتؤكد الحاجة إلى بناء القدرة كأداة لتعزيز التنمية وترحب بالتعاون بين المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة والأمم المتحدة ضمن هذا السياق،

1. وتدرك بأن الأجهزة العليا للرقابة لايمكنها القيام بمهامها بشكل موضوعي وفعال ما لم تكن مستقلة عن الهيئات الخاضعة لرقابتها ومالم تكن محمية ضد أي تأثير خارجي.

2. وتدرك أيضاً الدورالهام الذي تلعبه الأجهزة العليا للرقابة في تعزيز الكفاءة، والمساءلة، والفعالية، والشفافية للادارة العامة والذي هو عنصر هام في تحقيق أهداف التنمية الوطنية والأهداف التنموية المتفق بشأنها على الصعيد الدولي، مثل الأهداف التنموية للألفية.

3. وتقدر العمل الذي تقوم به المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في تعزيز المزيد من الكفاءة والمساءلة والفعالية والشفافية، والتلقي والاستخدام الكفؤ والفعال للموارد العامة لمنفعة المواطنين.

4. ونقدر أيضاً إعلاني ليما بشأن الإرشادات المتعلقة بمباديء الرقابة لعام 1977 وإعلان المكسيك بشأن استقلالية الأجهزة العليا للرقابة لعام 2007، تشجع الدول الأعضاءعلى تطبيق تلك المباديء، بالشكل الذي يتفق وهياكلهم المؤسسية الوطنية.

5. وتشجع الدول الأعضاء وهيئات الأمم المتحدة ذات العلاقة على مواصلة وتكثيف تعاونها، بما في ذلك بناء القدرة مع المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة بهدف تعزيز الحاكمية الرشيدة من خلال ضمان الكفاءة، والمساءلة، والفعالية، والشفافية ومن خلال تقوية الأجهزة العليا للرقابة.

مؤتمر تلفزيوني حول تعاون الانتوساي والجهات المانحة

كجزء من جهودها والتزامها بتعزيز الاتصال، والمشورة، والشفافية، والقيادة، نظمت قيادة اللجنة التوجيهية لمبادرة تعاون الانتوساي والجهات المانحة مؤتمراً تلفزيونياً لأعضاء اللجنة التوجيهية للانتوساي وذلك في 19 كانون ثاني 2012.

وقد شارك في المؤتمر مندوبون عن الدول الأعضاء الأثني عشر في اللجنة من كافة أنحاء العالم. وقد وفر المشاركون أنباءاً بشأن التقدم الذي طرأ على أعمال اللجنة منذ اجتماعها الثالث الذي عقد في واشنطن دي سي في تموز 2010، وأسهم في التحضير لإجتماع اللجنة الرابع الذي استضيف من قبل المراقب والمدقق العام للهند في شهر شباط 2012.

وخلال المؤتمر، استعرض كل من رئيس اللجنة ونائب رئيس اللجنة التقدم الحاصل في بعض النواحي الهامة مثل التعاون، بما في ذلك الجهود الرامية إلى تأسيس صندوق لتنمية بناء القدرة للأجهزة العليا للرقابة، وإطلاق قاعدة بيانات مصرفية لمشروعات تنمية القدرة للأجهزة العليا للرقابة (متوفر من خلال الموقع الإلكتروني) www.saidevelopment.org.، والنداء الدولي الموجه إلى الأجهزة لتقديم مقترحات بشأن مشروعات بناء القدرة التي تحتاج إلى دعم إضافي، والعمل الجاري بشأن إعداد خطة، أوإعداد إطار عمل موحّد لقياس الأداء للأجهزة العليا للرقابة، والأنشطة الجارية في مجال تفعيل الإتصال بشأن التعاون بين الانتوساي والجهات المانحة.

وقد تم أيضاً توفير المعلومات بشأن الأنشطة المخططة لتعزيز تنمية بناء القدرة، والتي يتعين اتخاذها تحت قيادة لجنة بناء القدرة للانتوساي. وعلاوة على ذلك، فقد قدّم رئيس الانتوساي لمحة حول مشاركة الانتوساي في المنتدى الرابع عالي المستوى حول فعالية المساعدات في البوسان، كوريا الجنوبية، في أواخر عام 2011. وقد عرض رئيس لجنة المعايير المهنية للانتوساي نموذج تطبيق المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة الذي تمت المصادقة عليه خلال اجتماع المجلس التنفيذي الأخير. وقد تم بعد ذلك عقد جلسة مفتوحة تضمنت أسئلة وأجوبة من قبل كافة المشاركين.

وقد أسفر المؤتمر عن نتائج مثمرة ولقي تقديراً من كافة المشاركين.

ولمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بسكرتارية التعاون بين الانتوساي والمانحين على العنوان التالي:

idi@idi.no

اجتماع فريق العمل الخاص بتنسيق المهام للجنة الفرعية حول معايير الرقابة الداخلية

في 15 تشرين ثاني 2011 عقد فريق عمل تنسيق المهام الخاص باللجنة الفرعية حول معايير الرقابة الداخلية اجتماع عمل في وارسو، بولندا. وقد نظّم الإجتماع من قبل الجهاز الأعلى للرقابة لبولندا (**NIK**)، رئيس اللجنة الفرعية. وبالإضافة إلى فريق عمل تنسيق المهام، فقد ضم الإجتماع ممثلاً عن رئيس اللجنة الفرعية السابقة، الجهاز الأعلى للرقابة لبلجيكا، وممثلاً عن معهد المدققين الداخليين (IIA) ومراقباً من اللجنة الفرعية، وعدداً من الأجهزة العليا للرقابة المهتمة بتطبيق خطة العمل. وكانت اللجنة الفرعية قد عينت فريق العمل هذا، والذي تم تشكيله من متطوعين لكل مهمة من مهامها، عندما تبنت خطة عملها في ربيع عام 2011. وكان الهدف الرئيس من اجتماع تشرين ثاني هو مناقشة تطبيق مهام خطة العمل. وقد راجع المشاركون كل مهمة بشكل منفصل واتخذوا القرار بشأن الخطوات القادمة التي يتعين اتخاذها. وبناءً على تلك المراجعات فقد تم إجراء تعديلات طفيفه على خطة العمل، وتم توزيع آخر نسخة على جميع أعضاء اللجنة الفرعية في بداية عام 2012.

وناقش المشاركون أيضاً القرارات المتعلقة بلجانهم الفرعية والتي اتخذت قبل بضعة أسابيع من إجتماع المجلس التنفيذي الثاني والستين. وكان من بين أهم تلك القرارات تسمية السيد جاكيك جيزرسكي، رئيس اللجنة الفرعية ورئيس الجهاز الأعلى للرقابة لبولندا، لتمثيل الانتوساي في مجلس معايير التدقيق الدولية لمعهد المدققين الداخليين. وقد استند الترشيح إلى مذكرة التفاهم الموقّعة بين معهد المدققين الداخليين ولجنة المعايير المهنية للانتوساي في عام 2007 والتي تم تجديدها في عام 2010.

وقد تضمن العمل الحالي للجنة الفرعية إعداد مسحين اثنين– أحدهما حول موضوع إعداد التقارير بشأن الرقابة الداخلية، والآخر حول موضوع إدارة المخاطر في القطاع العام– واللذان من المقرر أن تعرضهما اللجنة الفرعية على الاجتماع القادم للجنة الفرعية. وسوف يوفر هذان المسحان القاعدة لمناقشة وثائق اللجنة الفرعية بشأن كلا الموضوعين. وقد ناقش المشاركون في الإجتماع أيضاً مسألة إعداد منتدى إلكتروني للجنة الفرعية، ومسأله الاستضافة الدائمة للجنة، وتوسيع محفظة أفضل الممارسات في التدقيق الداخلي مع أمثلة على حالات يتم تجميعها من قبل كافة أعضاء اللجنة الفرعية.

الإجتماع القادم لكافة أعضاء اللجنة الفرعية سوف يجري في وارسو، خلال الفترة 24–25، نيسان 2012 وسوف يتم استضافته من قبل الجهاز الأعلى للرقابة لدولة بولندا.

ولمزيد من المعلومات يرجى الإتصال بالجهاز الأعلى للرقابة على العنوان التالي:
E-mail: ics@nik.gov.pl

Website: www.psc-intosai.orglics

أنباء حول اللجنة الفرعية الخاصة بمراجعات النظير

إن من بين أهداف اللجنة الفرعية 3 للجنة بناء القدرة، التي تقوم بمهمة تعزيز أفضل الممارسات وضمان الجودة من خلال مراجعات النظير التطوعية، هو توعية الأجهزة العليا للرقابة بشأن المنافع المحتملة لتلك المراجعات. ولتعزيز هذا الهدف، فقد أرسلت اللجنة الفرعية خطاباً إلى الأمانات العامة لمجموعات العمل الإقليمية للانتوساي في شباط 2012، ألقت فيه الضوء على فائدة مراجعات النظير التطوعية وطلبت منهم إرسال تلك المعلومات إلى الأجهزة العليا للرقابة الأعضاء في تلك المجموعات الإقليمية.

وقد أعدت اللجنة الفرعية نشرة عرضت من خلالها أداة مراجعة النظير، وبينت مزاياها، وشرحت الأسباب التي يمكن أن تحفز الجهاز الأعلى للرقابة على إجراء مراجعة النظير. وقد تناولت النشرة أيضاً وصفاً للارشاد وقائمة التحقق الخاصة بمراجعة النظير، والتي تم تبنيها من قبل مؤتمر الانكوساي العشرين كمعيار تدقيق دولي رقم 5600، وكوثائق لمراجعة النظير والتي ستنشر من خلال الموقع الإلكتروني للجنة بناء القدرة (http://cbc.courdescomptes.ma/index.php?id=20) . ولتعزيز رسالة اللجنة الفرعية، قام عدد من رؤساء الأجهزة العليا للرقابة ومراقبين عامين ممن ساهموا في مراجعة النظير بإبداء ملاحظات حول قيمة ومنافع هذه الأداة.
وسوف يتم نشر الاقتباسات والنشرة الاعلانية على الموقع الالكتروني للجنة بناء القدرة. ولمزيد من المعلومات يرجى الاتصال باللجنة الفرعية على العنوان international @brh.bund.de

مجموعة العمل حول الرقابة البيئية

الطريق إلى مؤتمر الأمم المتحدة حول التنمية المستدامة (Rio +20)

لاتزال مجموعة عمل الانتوساي حول الرقابة البيئية (WGEA) تواصل عملها باتجاه تعزيز أهمية دور الأجهزة العليا للرقابة في الحاكمية البيئية الدولية وإطار عمل التنمية المستدامة في مؤتمر الأمم المتحدة حول التنمية المستدامة (Rio+20)، المقرر عقده خلال الفترة 20–22، 2012 في مدينة ريو ديجينيرو، البرازيل. وبالتعاون الوثيق مع الأمانة العامة للانتوساي، فقد رفعت مجموعة عمل الرقابة البيئية ورقة مساهمة رسمية، والتي نشرت على الموقع الرسمي للمؤتمر: www.uncsd2012.org/rio20/index.php?page=view&type=510&nr=228&menu=20

وقد قامت أيضاً مجموعة المشروعات الخاصة بمجموعة الرقابة البيئية بقيادة كل من الجهاز الأعلى للرقابة للبرازيل وكندا بإعداد ورقة رسمية حول الموقف الحالي للأجهزة العليا للرقابة بشأن الموضوعات المقررة في أجندة عمل Rio+20 ، والتي استندت جزئياً على ردود الدراسة المسحية التي تم الحصول عليها من كافة أعضاء الانتوساي في النصف الثاني من عام 2011. وقد كانت سكرتارية مجموعة عمل الانتوساي قد حضرت الإجتماعات التمهيدية للمؤتمر، وتواصل عملها من أجل تمثيل مجتمع الأجهزة العليا للرقابة للقطاع العام في المؤتمر. وقد دعى *البرنامج البيئي للأمم المتحدة* مجموعة

عمل الرقابة البيئية إلى المساهمة في المؤتمر الدولي حول *العدالة، والحاكمية، والقوانين المتعلقة بالتنمية المستدامة*، والذي سيسبق انعقاد (Rio+20) ، وذلك خلال الفترة 18–19 حزيران. وسوف يجمع هذا المؤتمر بين أطراف هامة تضم مدققين عامين ومدعين عامين، ومحققين عامين مؤهلين لتطوير وتفسير وفرض القانون البيئي ومعالجة مسائل الحاكمية والمساءلة من أجل بلوغ أهداف التنمية المستدامة. ومن المتوقع أن يوفر المؤتمر مدخلات إلى مؤتمر ريو 20 إلى جانب *بيان* بشأن العدالة، والحاكمية، وقانون التنمية المستدامة. وسوف يصدر *البيان* ويعرض على رئيس المؤتمر، ورؤساء الدول، وممثلين آخرين رفيعي المستوى

أنباء جديدة من سكرتارية مجموعة العمل

- أطلقت سكرتارية مجموعة عمل الرقابة البيئية المسح السابع حول الرقابة البيئية إلى جميع الأجهزة العليا للرقابة الأعضاء في منظمة الانتوساي وذلك في شهر شباط 2012. وفي حين أن الموعد النهائي الأول وهو 31 آذار قد انقضى، إلا أن الفرصة لاتزال متاحة أمام جميع الأجهزة العليا للرقابة الذين لم يستجيبوا للقيام بذلك بحلول 10 أيار على أبعد حد. وكان قد استجاب نحو 111 جهازاً للاستبيان السادس الذي أطلق عام 2009. وكما تم بخصوص الاستبيان السادس، فسوف يتم بالنسبة للاستبيان السابع أيضاً إصدار تقرير مسحي لتوفير إحصائيات وتحليلات للممارسة الرقابية البيئية للأجهزة العليا للرقابة على المستويين الدولي والإقليمي.

- سوف تنظم مبادرة التنمية للانتوساي ومجموعة عمل الرقابة البيئية معاً لقاءاً ختامياً للبرنامج عبر الإقليمي بشأن رقابة الأداء على قطاع الغابات في فورو، استونيا، خلال الفترة 4–15، حزيران، 2012. وسوف يقوم المشاركون في المشروع بإعداد دراسات حالة حول الرقابة على الغابات، وسوف يقومون بتشكيل خلاصة مشتركة للتقارير الرقابية، ومناقشة خطط عمل الجهاز الأعلى للرقابة للقيام بأعمال رقابية أخرى ذات علاقة.

- الإجتماع الثاني عشر للجنة التوجيهية لمجموعة العمل حول الرقابة البيئية سوف يعقد في جيبور، الهند، خلال الفترة 3– 6 تشرين أول 2012. وسوف تقوم اللجنة التوجيهية بمراجعة والمصادقة على التقدم ومسودات مشروعات خطة عمل 2011–2013.

للحصول على مزيد من المعلومات يرجى الاتصال بـ intosai@wgea.org أو kaire@riigikontroll.ee

---

مجموعة العمل حول المساءلة والرقابة على المساعدات المتعلقة بالكوارث

عقدت مجموعة العمل حول المساءلة والرقابة على المساعدات المتعلقة بالكوارث (AADA) اجتماعها الخامس خلال الفترة 23–24 تشرين أول، 2011، في انتاليا، تركيا. وقد رسخ الزلزال الذي ضرب شرق تركيا في اليوم الذي سبق الإجتماع الشعور لدى الوفود الأربعين بأهمية المساعدات الانسانية، والحاجة إلى تحسين المساءلة والرقابة لضمان أن المساعدات تصل في الوقت المناسب للحفاظ على حياة الناس. وخلال هذا الاجتماع الذي ترأسه غيجز دي فرايز، عضو محكمة المدققين الأوروبيين، قامت الوفود بمراجعة التقدم الحاصل في المهام المختلفة في برنامج العمل لعام 2011–2013. وقد ضم المشاركون الآخرون متحدثون ضيوف من *الإستراتيجية الدولية للأمم المتحدة للتخفيف من حدة الكوارث* (UNISDR)، *ومكتب المساعدات الإنسانية للمجموعة الأوروبية*، *ومؤسسة ايرنست ويونغ*، ولين بروفوست، المراقب والمدقق العام لنيوزيلندا. والآن وقد خطت خطوات جيدة باتجاه تحقيق مهمتها الثانية، تقوم مجموعة العمل حول المساءلة والرقابة على المساعدات المتعلقة بالكوارث بإطلاق عدد من المبادرات المتعلقة بالتوجيهات وأفضل الممارسات:

- تم إطلاق مسح بشأن الرقابة على المساعدات المتعلقة بالكوارث بهدف تعزيز أفضل الممارسات بين الأجهزة العليا للرقابة، وهنالك عمل رقابي موازٍ سيجري في نهاية عام 2012.
- تم إطلاق عمل رقابي مخطط منسّق حول الإستعداد للكوارث في أكتوبر عام 2011 بمشاركة 10 أجهزة عليا للرقابة، وبالتشاور مع مجموعتي عمل أخريين للانتوساي (مجموعة عمل الرقابة البيئية، ومجموعة عمل الغش والفساد). وتركز مجموعة عمل المساءلة والرقابة على المساعدات المتعلقة بالكوارث على موضوع الغش والفساد في أموال المساعدات المقدمة في مرحلة الإغاثة الطارئة.
- قامت مجموعة العمل حول المساءلة والرقابة على المساعدات المتعلقة بالكوارث بإعداد مقترح لإطار عمل المساءلة المالية المتكاملة (IFAF) والذي تضمن إرشاداً بشأن الإعتماد على عمل مدققين آخرين وتقارير إطار عمل الرقابة المتكاملة للقطاع الخاص.

وسوف يستضيف الجهاز الأعلى للرقابة لدولة أندونيسيا الإجتماع القادم لمجموعة العمل حول المساءلة والرقابة على المساعدات المتعلقة بالكوارث خلال الفترة من 4–5 حزيران، 2012. وسوف يتضمن جدول أعمال الإجتماع تقارير حول (1) التقدم المحرز في المسوحات، والإستبانات، والأعمال الرقابية المنسقة والموازية (2) وفحص وتقييم مقترح إطار عمل المساءلة المالية المتكاملة ومسودة الإرشاد. وسوف يناقش عدد من الضيوف والمتحدثون من المنظمات الدولية القضايا المتعلقة بالمساعدات الخاصة بالكوارث.

وخلال عام 2012، و2013، سوف يتم إعداد مسودة إرشاد، وسوف يتم إتاحتها لعدد من الأجهزة العليا للرقابة لمراجعتها وإبداء الملاحظات بشأنها. وسوف تعرض الوثائق النهائية وتقرير مجموعة العمل على مؤتمر الانكوساي الحادي والعشرين عام 2013. ولمزيد من المعلومات، يرجى الإتصال بسكرتارية مجموعة العمل حول المساءلة والرقابة على المساعدات المتعلقة بالكوارث على العنوان التالي:

E-mail:torielle.pereur@eca.europa.eu
Website:http://eca.europa.eu/portal/intosai-aada/ho

الإجتماع الأول لفريق عمل الانتوساي حول التبصرالمالي

عقد الإجتماع الأول لفريق العمل حول التبصر المالي في وارسو، النرويج، خلال الفترة 1–3، 2012. وقد شكلت اللجنة المالية والإدارية للانتوساي الفريق خلال اجتماعها السابع المنعقد في واشنطن دي سي، في

تموز، 2011 وذلك بهدف تحليل وتقديم توصيات بشأن التحديات التي تجابه الأنتوساي مثل:

- القضايا المالية، بما في ذلك التمويل المستدام في ما يتعلق بمهامها الأساسية ذات الأولوية، وأنشطة الانتوساي الأخرى ونواحي التضارب مع أطراف ثالثة.
- الحاجة إلى تحسين التخطيط الإستراتيجي و
- تطوير آليات معالجة القضايا الناشئة التي تجابه مجتمع الانتوساي، إذا ما تم الموافقة على ذلك من قبل المجلس التنفيذي للانتوساي.

وقد قررت لجنة التمويل والإدارة أن يرأس فريق العمل المراقب العام للنرويج. وقد قام رئيس لجنة التمويل والإدارة والأمانة العامة للانتوساي بإعداد بنود مرجعية لفريق العمل، والتي تمت المصادقة عليها من قبل أعضاء لجنة التمويل والإدارة وقدمت إلى المجلس التنفيذي.

وتضم عضوية فريق العمل أعضاء من لجنة التمويل والإدارة (ممثلون عن الأجهزة العليا للرقابة لكل من النمسا، والصين، والإكوادور، والمكسيك، والنرويج، والمملكة العربية السعودية، والولايات المتحدة الأمريكية) ، وكذلك رؤساء أهداف الخطة الإستراتيجية 1 و 2 و3 (الدنمارك، والمغرب، والهند) ، ومدير التخطيط الإسراتيجي للانتوساي. وقد قام المراقب العام لجنوب أفريقيا، بصفته رئيس المجلس التنفيذي للانتوساي، والعضو القادم للجنة التمويل والإدارة اعتباراً من عام 2013 بتسمية عضو من جهازه في فريق العمل.
والهدف من الإجتماع الأولي لفريق العمل في أوسلو هو:

- التوصل إلى فهم مشترك بشأن مهمة فريق العمل، وعمل الانتوساي في الوقت الحالي، والموقف المالي للانتوساي.
- عقد مناقشات أولية بشأن الموضوعات الرئيسة الثلاثة فيما يتعلق بالبنود المرجعية، وإعداد قائمة بالمنتجات التي يتعين على فريق العمل إنتاجها قبل انعقاد مؤتمر الانكوساي الحادي والعشرين في الصين عام 2013.

وخلال اجتماعه القادم المنعقد في حزيران 2012، سوف يقوم فريق العمل باتخاذ الخطوات الهامة التالية:

- تحديد إلى أي مدى تم تمويل تنفيذ الخطة الإستراتيجبة السابقة والحالية من خلال موازنة الانتوساي، ومن خلال الموازنات العينية، ومن خلال أطراف خارجيين.

- تحديد فجوات التمويل المحتملة فيما يتعلق بتنفيذ الخطة الإستراتيجية الحالية.
- تلخيص إجراءات التخطيط الإستراتيجي السابقة للانتوساي.
- تحديد المباديء الهامة لإجراءات التخطيط الإستراتيجي القادم و
- إعداد المسودة الأولى لفئات القضايا الناشئة للانتوساي وآليات معالجتها.

وحيث أن فريق العمل يقوم حالياً بمعالجة القضايا التي ستؤثر على الكيفية التي ستعمل الانتوساي من خلالها في المستقبل، فيجب أن يكون عمل الانتوساي موضع اهتمام من قبل كافة أعضائها. ويعمل مكتب

المراقب العام للنرويج حالياً على تحديد أفضل الطرق التي يمكن لأعضاء الانتوساي اتباعها والتعليق على عمل فريق العمل. وتأمل إطلاق موقع إلكتروني لفريق العمل وجعله متاحاً أمام كافة الأجهزة العليا للرقابة. ولمزيد من المعلومات أو الاجابة عن أية أسئلة تتعلق بفريق العمل يرجى الاتصال على العنوان التالي:
Ola Hoem at ola.hoem@riksrevisjonen.no

تعزيز الرقابة البرلمانية في الكاروساي

اجتمع عشرون برلمانياً وستة عشرة مراقباً عاماً من الكاريبي في سينت جونز، انتيغيا وباربودا، خلال الفترة 29–30، كانون ثاني 2012، في ورشة عمل حول تعزيز الرقابة البرلمانية في المنطقة.

وقد نظمت ورشة العمل تحت رعاية *تجمع البرلمانيين الأمريكيين*، وهي شبكة اتصال تضم مشرعين وطنيين لما يزيد عن 35 دولة من شمال ووسط وجنوب أمريكا والكاريبي وتحت رعاية تشاركية من قبل البنك الدولي ومؤسسة الرقابة الشاملة الكندية. وقد وفّر الإجتماع منتدى لفحص المسائل المتعلقة بفعالية لجنة الحسابات العامة (PAC) في المنطقة.

مشاركون في ورشة عمل تجمع البرلمانيين الأمريكيين بشأن تعزيز الرقابة البرلمانية والتي عقدت في انتيغا وباربودا في كانون ثاني 2012

وقد ناقش المشاركون التحديات التي تواجه لجان الحسابات العامة، وخاصة تلك التي تضم صغار المشرعين. ومن ضمن التحديات التي تمت مناقشتها، ندرة اجتماعات اللجان، والحاجة إلى فريق بحثي، وصعوبة عقد المنتديات عندما يهيمن حزب سياسي واحد على البرلمان، ومدى ملائمة وجود وزراء حكوميين في اللجان، والحاجة إلى تقوية عمل مكتب المراقب العام. وقد تفحّص المشاركون أيضاً الطرق الكفيلة بزيادة التعاون بين مكتب المراقب العام والبرلمان.

وأشار المشاركون إلى أن الحجم الصغير لبعض البرلمانات في المنطقة قد شكّل تحديات خاصة، حالت دون العثور على كتلة حرجة من الأشخاص الذين من الملائم تعيينهم ضمن اللجان. وقد أشير إلى أن الصبغة

السياسية التي هيمنت بشكل كبير كانت عاملاً معرقلاً للعمل الأساسي لبعض اللجان، لأن المسائل لم تكن تبحث إلا من منظور السياسات الحزبية. وخلال الورشة، تم إطلاع البرلمانيين على أعمال لجان الحسابات الأخرى في المنطقة وعلى المستوى الدولي كذلك، وقد جعلهم ذلك يشعرون بأنهم سيكونون في موقف يجعلهم أكثر قدرة على الإسهام في تفعيل عمل اللجان العامة في مناطقهم.

وقد أشار المراقبون العامون إلى أن أجهزتهم قد تأثرت بشكل سلبي بعدم مقدرتهم على تعيين موظفيهم بشكل مباشر، وتقديم حزم رواتب تنافسية، وعدم مقدرتهم على السيطرة المباشرة على الموارد المالية، التي يتم المصادقة عليها من قبل البرلمان. ولهذا السبب أصبح الموظفون المدربون يتركون الأجهزة الرقابية للحصول على فرص عمل في أماكن أخرى، وتتأثر استقلالية الأجهزة العليا للرقابة عندما تحصل على مواردها من الهيئات التي تقوم بإجراء الرقابة عليها. .

وقد كان البرلمانيون والمدققون العامون إيجابيين جداً فيما يتعلق بحواراتهم خلال الإجتماع، مدركين أهمية انعقادها في مثل هذا الوقت. ورأى المشاركون بأن هنالك الكثير مما يمكن تحقيقه من خلال اجتماع ثانٍ للمدققين العامين وأعضاء البرلمان لمناقشة المزيد من المسائل والبحث عن حلول للمشاكل. ومباشرة بعد اجتماع *تجمع البرلمانات الأمريكية*، تم عقد اجتماع إقليمي لكافة أعضاء الكاروساي خلال الجزء الثاني من الأسبوع. وقد رحبت الكاروساي بالرئيس فلتر، الرئيس الجديد للجهاز الأعلى للرقابة لجمهورية سورينام، وكذلك دوروثي برادلي والستير سواربريك، المراقبين المعيينين حديثاً لدولة البيلايز وجزر الكيمان على التوالي. وقد تم تقديم السيدة برادلي كرئيس جديد للكاروساي، في حين أدخلت جمهورية سانت مارتين في عضوية الكاروساي.

وباعتبارها منطقة، تقوم الكاروساي حالياً بإعادة تنظيم نفسها لمجابهة تحديات القرن الحادي والعشرين. ولهذه الغاية، فإنه يجري حالياً تنفيذ عدد من المبادرات في المنطقة. وقد ركز الإجتماع على مشروع الكاروساي المموّل من قبل البنك الدولي، وأتاح أمام كافة أعضائه الفرصة لتشكيل المخرجات. وقد سهل مكتب التدقيق الوطني للمملكة المتحدة عملية عقد جلسات حية حول قيادة الجهاز الأعلى للرقابة، وإدارة التغيير للجهاز الأعلى للرقابة، وتطبيق معايير المحاسبة الدولية المستندة إلى الأساس النقدي (IPSAS) للقطاع العام. ويسعى مكتب التدقيق الوطني البريطاني حالياً إلى استطلاع وجهات نظر الأعضاء حول التشريع، العلاقات البرلمانية، وتحليل للموقف، ورسم خرائط طريق من خلال منهج وأطر عمل إدارة مخاطر للفعالية الإقليمية وتبادل المعرفة.

وقد أعلمت مؤسسة الرقابة الشاملة الكندية الأعضاء حول منهجها وعملها في المنطقة. وقد قدم البنك الدولي أفكاراً قيّمة بشأن الإستدامة لما بعد الدورة الحياتية للمشروع. وقد شكل ذلك اختتاماً بناءً للأسبوع، بما يضمن أن جميع المشاركين أصبحوا الآن يتطلعون إلى تنفيذ ناجح في المستقبل.
ولمزيد من المعلومات يرجى الإتصال بالسكرتارية العامة بالسكرتارية العامة للكاروساي على العنوان التالي: carosai@gosl.gov.lc

تطبيق الخطة الإستراتيجية لليوروساي

خلال مؤتمر اليوروساي الثامن المنعقد في ليزبون، البرتغال، خلال الفترة 30 ايار – 2 حزيران 2011، تمت المصادقة على الخطة الإستراتيجية الأولى للكاروساي والتي تغطي السنوات 2011–2017. وقد حددت الخطة أربعة أهداف إستراتيجية تهدف الكاروساي إلى تحقيقها خلال فترة السنوات الست هذه وهي:

- تعزيز القدرة المؤسسية للأجهزة العليا للرقابة الأعضاء في اليوروساي.
- تطبيق معايير التدقيق الدولية للأجهزة العليا للرقابة.
- تبادل الخبرات والمعارف المهنية ذات العلاقة و
- إدارة اليوروساي وفقاً لمباديء الحاكمية الرشيدة والإتصال الفعال.

وقد تم تعيين فريق لتنفيذ كل هدف، وبدأ كل الفريق عمله مباشرة. وتطبيق الخطة الإستراتيجية هو الهدف الرئيس للجهاز الأعلى للرقابة للبرتغال، الذي تولى رئاسة اليوروساي للأعوام 2011–2014. وقد تراس الجهاز الأعلى للرقابة للبرتغال أيضاً فريق عمل الهدف 4 وهو يعي دوره الخاص ومسؤوليته في العمل على إيجاد أدوات حاكمية ملائمة لإنجاح تنفيذ أنشطة فرق عمل الأهداف الأخرى. وتبعاً لذلك، فإنه خلال الأشهر القليلة من بدء عمله، حقق فريق عمل الهدف 4 تقدماً ملموساً باتجاه إطار عمل الحاكمية والإتصال لليوروساي.

وتم الإنتهاء من إعداد الوثائق الرئيسة التي شكلت الإطار لنشاط فرق الأهداف الأربعة وهي– التخطيط، والمراقبة، ومتطلبات إعداد التقارير، والبنود المرجعية، والخطط التشغيلية– وسوف يتم رفعها للمصادقة عليها خلال الإجتماع القادم للمجلس التنفيذي لليوروساي في انقرا، تركيا، في 28 أيار 2012.

وأحد الأنشطة الرئيسة التي عهدت لفريق الهدف 4 هي مراجعة الموقع الإلكتروني لليوروساي. وقد نفذت هذه العملية من خلال خطوتين اثنتين:

- مراجعة الموقع الحالي وتكييفه قدر الإمكان مع احتياجات الخطة الإستراتيجية لليوروساي، مع تعديل بسيط يسهم في الوصول إلى المعلومات بشكل أسهل.
- تصميم موقع إلكتروني جديد لليوروساي بما يتوافق مع المقاييس الحديثة للمواقع الإلكترونية التي تجعل استخدام الأدوات والمنتديات الحديثة مركزة بصورة أكبر على احتياجات وأولويات مجموعات هدف مختلفة، وتحقيق استخدام أفضل للتكنولوجيات الجديدة التي تسهل عملية الإتصال.

ولمزيد من المعلومات يرجى الإتصال بمحكمة الرقابة البلغارية على العنوان التالي:
or dg@tcontas.ptgeral@tcontas.pt

أنباء مبادرة تنمية الانتوساي

تعلمك نشرة أنباء الانتوساي بأهم المستجدات في مجال عمل وبرامج مبادرة تنمية الانتوساي . ولاستطلاع المزيد حول مبادرة تنمية الانتوساي والبقاء على اطلاع مستمر خلال فترات التحضير لإصدارات المجلة

برامج التخطيط الإستراتيجي الجديدة في ثلاث مناطق

خلال عام 2011، تم إطلاق برامج تخطيط استراتيجي جديدة في ثلاث مناطق– الأولاسيفس، والكرفياف، والأسوساي– وذلك لمساعدة الأجهزة العليا للرقابة على تحسين القدرة المحلية للتخطيط الإستراتيجي والتشغيلي. وقد أفضت الدروس المستفادة من البرامج السابقة المنفذة في الأفروساي– إي والأربوساي إلى تصميم برنامج يتضمن تقييمات للاحتياجات، وبرامج للتخطيط الإستراتيجي والتشغيلي.

وكان برنامج التخطيط الإستراتيجي للأولاسيفس قد أطلق في تشرين أول 2011. وفي شباط 2012، اجتمع فريق من خبراء ومدربين وفريق عمل مبادرة الانتوساي للتنمية بهدف تكييف المنهجية

انظـر الموقـع الإلكترونـي لمبـادرة تنمية الانتوساي
http://www.idi.no

المتضمنة في *كتيّب التخطيط الإستراتيجي لمبادرة الانتوساي للتنمية* مع احتياجات الأجهزة العليا للرقابة للالاسيفس. وقام الفريق أيضاً بتصميم وتطوير مواد تدريبية لورشة عمل التخطيط الإستراتيجي التي ستستمر لمدة أسبوعين، والمقرر عقدها في أيار 2012.

المجموعتان المشكلتان من الأجهزة العليا للرقابة الأفريقية الناطقة بالفرنسية في منظمة الكرفياف تجتمعان في برنـامج التخطيط الاستراتيجي المنعقد في المغرب في شباط 2012 من خلال ورش العمل الخاصة بتقييم الاحتياجات والتخطيط الاستراتيجي

وتشارك حالياً مجموعتان من الأجهزة العليا للرقابة الأفريقية الناطقة بالفرنسية في منطقة الكرفياف في برنامج التخطيط الإستراتيجي. وقد قامت الأجهزة العليا للرقابة ضمن المجموعة الأولى بتنفيذ تقييمات لإحتياجات بناء القدرة، وحضرت خلال شهر شباط 2012، اجتماع مراجعة تقييم احتياجات وورشة عمل تخطيط استراتيجي. وخلال اجتماع المراجعة، عرضت الأجهزة العليا للرقابة وناقشت مسودات تقارير تقييم الإحتياجات التي قاموا بإعدادها، وتلقوا ردود فعل إزائها من نظرائهم. ويتوقع بعد انتهاء ورشة عمل التخطيط الإستراتيجي أن تقوم فرق العمل بإعداد خطة استراتيجية لأجهزتهم قبل اجتماعهم الثاني في أيلول 2012. وقد حضرت المجموعة الثانية من الأجهزة العليا للرقابة في الكرفياف المشاركة في هذا البرنامج ورشة عمل تقييم

احتياجات في شباط 2012، وتقوم حالياً بتنفيذ تقييمات احتياجات بناء القدرة من خلال اتباع الاجراءات الموصى بها.

إطلاق برنامج التطوير الإداري للأفروساي إي

في عام 2009، قامت مبادرة الانتوساي للتنمية والأفروساي إي بإطلاق برنامج تطوير إداري إقليمي لتعزيز القدرات القيادية والإدارية للأجهزة العليا للرقابة الإفريقية الناطقة بالإنجليزية. فبعد أن تم الانتهاء من تنفيذ عدد من ورش العمل الإقليمية المختلفة التي استهدفت مستويات إدارية مختلفة، تم البدء بتنفيذ البرنامج على مستوى الجهاز الأعلى للرقابة عام 2012 . وفي المرحلة الأولى من البرنامج، تم تدريب 25 مشاركاً في مجال مهارات التيسير، وسوف يشارك هؤلاء في

إطلاق البرنامج في أجهزتهم العليا للرقابة. وسوف يستهدف البرنامج على مستوى الجهاز الأعلى للرقابة كبار المدراء، والمدراء، ومدراء التشغيل من الدوائر الرقابية والمؤسسية. وكان قد تم تنفيذ البرنامج في الجهاز الأعلى للرقابة لدولة ليسوثو في كانون ثاني 2012 ، وفي الجهاز الأعلى للرقابة لدولة ناميبيا في شباط 2012. ومن المتوقع أن يتم تنفيذ البرنامج في دول أخرى مثل بوتسوانا، وتانزانيا، وزمبابواي في أواخر عام 2012.

أحداث الانتوساي في عام 2012

نيسان	آيار	حزيران
4–3 اجتماع مجموعة العمل بشأن المؤشرات الوطنية الرئيسة ريغا، لاتفيا	**28** اجتماع المجلس التنفيذي لليوروساي انقرا، تركيا	**5–4** اجتماع مجموعة العمل حول المساءلة والرقابة على المساعدات الخاصة بالكوارث، اندونيسيا
	31–30 اجتماع اللجنة التوجيهية	**13–11** اجتماع مجموعة العمل حول قيمة ومنافع

16–20 اجتماع لجنة الخبراء حول الادارة العامة، نيويورك، الولايات المتحدة **24–25** اجتماع اللجنة الفرعية حول أنظمة الرقابة الداخلية وارسو، بولندا	للجنة المعاييرالمهنية، بريتوريا، جنوب أفريقيا.	الاجهزة العليا للرقابة، المكسيك **14–15** اجتماع اللجنة الفرعية 1 للجنة بناء القدرة طوكيو، اليابان
تموز	آب **31–1 أيلول** اجتماع اللجنة الفرعية 2 للجنة بناء القدرة ، ليما، البيرو	ايلول **17–19** مؤتمر اليوروساي/ الأولاسيفس السابع باتومي، جورجيا **19–20** اجتماع اللجنة الفرعية حول رقابة الالتزام فلنيس، لوثوانيا
تشرين أول **3–6** اجتماع اللجنة التوجيهية لمجموعة العمل حول الرقابة البيئية جيبور، الهند **28– 1 تشرين ثاني** اجتماع المجلس التنفيذي الثالث والستين للانتوساي، شنغدو، الصين	تشرين ثاني **4–11** اجتماع الجمعية العمومية الثاني والعشرين للأولاسيفس، البرازيل	كانون أول

ملحوظة رئيس التحرير: يتم نشر هذا التقويم لدعم إستراتيجية الاتصالات للمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة وكطريقة لمساعدة أعضاء المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة على تخطيط وتنسيق جداول مواعيدهم ، وسوف تتضمن المقالات المنظمة للمجلة الأحداث الواسعة المجال للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة والأحداث الإقليمية الواسعة المجال مثل المؤتمرات والجمعيات العمومية واجتماعات المجلس التنفيذي، ولا يمكن بسبب المكان المحدود إدخال الدورات التدريبية الكثيرة والاجتماعات المهنية الأخرى التي تقدمها الأقاليم ، وللحصول على معلومات إضافية اتصل بالأمين العام لكل مجموعة عمل إقليمية .